جامعة عبد الرحمان ميرة ــ بجاية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم قانون الأعمال

المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق

شعبة قانون الأعمال

تخصص القانون العام للأعمال

من إعداد الطالبتين:

-عباس رزيقة

-أجعود ليسية

تحت إشراف:

عسالي عبد الكريم

لجنة المناقشة:

-أ/عيد عبد الحفيظ.....رئيسا

-أ/عسالي عبد الكريم.....مشرفا ومقررا

-أ/ تغربيت رزيقة.....ممتحنة

السنة الجامعية: 2013-2014

شكر و عرفان:

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف

عسالي عبد الكريم

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيّمة

والذي تابع وصوّب

بحسن إرشاده لنا في كل مراحل البحث

والذي وجدنا في توجيهاته حرص المعلم، الذي يهـــؤتي ثماره الطيـــــــبة بإذن الله.

رزيقة وليسية

إهداء

الحمد لمقدر الثبات ومسير النجاح خالق الكون سبحانه وتعالى

إلى أعز مخلوقين في حياتي **والداي العزيزان** اللّذان علّماني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر وساندني ماديا ومعنويا في جميع مراحل حياتي.

إلى جدتي العزيزة أطال الله في عمرها.

إلى أشقاء روحي اللّذين تقاسمت معهم حلو الحياة ومرّها:

الغالية فهيمة وزوجها يزيد والكتكوت المنتظر.

الأغلى في الوجود هشام.

الغالية كهينة.

إلى من دعمني أكثر من اللازم وبفضل تشجيعه أنهيت هذا العمل

خطيبي يوسف

وإلى كل عائلته.

إلى كل أقربائي خاصة فيروز وجميلة.

إلى جميع صديقاتي خاصة سامية، نجاة وعيشة.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

إلى كلّ من أحبهم وكلّ من أعرفهم

إلى صديقتي ورفيقتي في إنجاز هذا العمل ليسية وكل عائلتها.

رزيقة.

إثر إنهائنا لهذا العمل أتقدم بالشكر:

إلى المولى عزّ وجلّ المتفضل بجليل النعم وعظيم الجزاء لقوله تعالى:

«فَاذْكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون»

ومنها أرزقني بوالدين أكرماني بحنانهما وحبهما ولم يبخلا علي بأي شيء ولم يحرماني من أي شيء سواء كان ماديا أم معنويا، ولقد ربياني وعلموني وفقهوني في الدين فاللّه يقدرني أن أبرهما وأطيعهما وأن أغمرها بالحّب والحنان حفظهما الله وأطال في عمرهما، فمهما حاولت أن أسطر كلمات لهما عجزت جلّ المفردات بأن أبوح لهما بما في صدري.

كما أتقدم بشكري الجزيل إلى من حبهم يجري في عروقي عائلتي العزيزة

خاصة أخواي سليم وعدلان

إلى من تذوقت معهن أجمل اللحظات صديقاتي خاصة سهيلة.

الى من كانت معي في طريق النجاح وتقاسمت معي عناء هذا العمل صديقتي رزيقة.

ليسية.

قائمة المختصرات:

أولا- باللّغة العربية:

1. ج ر ج ج د ش: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
2. جات: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة.
3. د س ن: دون سنة النشر.
4. دج: دينار جزائري.
5. ص ن د: صندوق النّقد الدولي.
6. ص: صفحة.
7. ص ص: من صفحة إلى صفحة

ثانيا- باللّغة الفرنسية:

1. FMI : Fonds monétaire international.
2. GATT : Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce.
3. OCI : Organisation Communiste Internationaliste
4. ONS : Office national des statistiques.
5. OP.CIT: Ouvrage précédemment cite.
6. P : Page.
7. pp: de page à page.

مقدمـــة

امتاز الاقتصاد الدولي قَبل الحرب العالمية الثانية بدرجة كبيرة من الاستقرار، فما انتهت هذه الحرب حتى نتج عنها عدة توابع أدّت إلى قلب النّظام الاقتصادي العالمي وإخلال في العلاقات الاقتصادية الخارجية كذلك تغَيّر جذري على عدة مستويات اجتماعية، سياسية، ثقافية... ما أدّى إلى ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد الذي استدعى تحريك بعض هيئات ومنظمات عالمية لاستقرار ذلك النظام الاقتصادي والنّظام النقدي الدولي، حيث تم عقد المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة في بروتن وودز لسنة 1944 حيث نتج عنه منظمتين دوليتين تهدف إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي ومعالجة المشاكل المالية الدولية وهما:

-صندوق النقد الدولي: يعالج مشاكل الصرف وتحولات العملات واختلال في موازن المدفوعات.

-البنك الدولي: يعالج مشاكل انتقال رؤوس الأموال التمويل والتنمية.

حيث تعمل المنظمتان وبالخصوص ص ن د على إتاحة التمويل الخارجي اللاّزم لعملية التنمية، أي مساعدة الدول التي تعاني من العجز في ميزان مدفوعاتها بغرض إنعاش نموّها الاقتصادي.

إنّ مستويات النّمو المختلفة تبدو كتدرج تاريخي، حيث يحاول كل بلد الصعود بدوره على السلّم، ذلك يرتبط بالقوة الفعلية للميول إلى التقدم خاصة التقدم الاقتصادي ودافع للرفاهية، لكن ذلك لن يتم ما دام الجو العام غير موافق له بحيث يجب أن يساهم ويرغب سكان كل بلد بهذا التقدم وأن تكون هيئاتهم الاجتماعية والقضائية والسياسية متوافقة معه [1]، وقد كان من الصعب على الدول التي نالت استقلالها حديثا أن تصعد على السلم لنقص الإمكانيات وكذا وضعيتها الاقتصادية الهشة التي آلت إليها بعد الإستعمار، فقد كان الحل الوحيد أمامها لرفع مستوى معيشة شعوبها وتحقيق النمو الاقتصادي هو اللجوء الى

[1]– بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل الى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 30،31.

الاقتراض الخارجي الذي ليس حديث النشأة وإنما يرتبط بالاقتصاد النقدي عامة وبالتبادل الدولي خاصة، حيث يشكل الاقتراض الخارجي سلاحا ذو حدين أحدهما إيجابي والآخر سلبي ذلك على حسب طريقة استخدام الدولة المدينة لتلك الديون أي استخدامها في المجالات والمشاريع المناسبة، فنجد مثلا اليابان والولايات المتحدة الأمريكية استطاعت بناء اقتصاد قوي بالإستعانة على المديونية الخارجية، بالمقابل نجد مصر وتونس وغيرها من الدول النامية وقعت ضحية للمديونية الخارجية لسوء تسييرها لمديونيتها.

أصبحت المديونية الخارجية من أبرز المشاكل التي تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، أكثر من ذلك أصبحت لبعضها أزمة حقيقية تهدد استقرارها الإقتصادي، الإجتماعي والسياسي بشكل مباشر ما يتطلب البحث عن حلول عاجلة لهذه المشكلة، حيث أن البرامج التنموية التي وضعتها الدول النامية بهدف الخروج من دائرة التخلف كانت تزيد من تأزم الوضعية الإقتصادية والإجتماعية ما يجعلها مجبرة مرة أخرى للعودة إلى الإقتراض الخارجي لتدعيم مدخراتها وتمويل مشاريعها التنموية.

لا يمكن وضع الجزائر بمعزل عن محيطها الدولي وعن انتمائها إلى معاناة ومشاكل الدول النامية فيما يخص مشكلة المديونية الخارجية في السنوات الماضية، حيث أنه ما ساهم وبشكل كبير في تعقيد الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر هو تفاقم المديونية الخارجية وتزايد الأعباء المترتبة عنه، حيث أصبحت حيزا للحديث من قبل سياسيين واقتصاديين في مناقشات وتحاليل لمحاولة إيجاد حلول للتخلص منها وحتى عامة الشعب الجزائري أصبح مهتما بها.

إن تزايد الاهتمام بوضعية الديون الخارجية في الجزائر دليل على عمق الوعي بأعباء المشكلة وارتباطها بالتنمية الاقتصادية حاضرا ومستقبلا، خاصة بعد التجربة القاسية التي مَرت بها، مما يبرز أهمية الموضوع الذي هو محل دراستنا، منه يمكن طرح الإشكالية:

فيما تتمثل تجربة الجزائر عند لجوئها إلى الإقتراض الخارجي وما هي الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها من أجل إنعاش إقتصادها؟

للإجابة على هذه الإشكالية سوف نتطرق إلى فصلين: في الفصل الأول سنتناول المديونية الخارجية في الجزائر، أما الفصل الثاني نتطرق إلى الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الأول
أزمة المديونية الخارجية في الجزائر

إنّ معظم الدول المستعمَرة قد نالت استقلالها السياسي في عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي أي القرن العشرين، وكان من الطبيعي أن تسعى إلى رفع مستوى معيشة شعوبها وكذلك مواكبة التطوّر والتّقدم الذي يعرفه العالم، ومن بين هذه الدول الجزائر التي بعدما أرهقها الاستعمار الفرنسي ناهبا ثرواتها وتاركا خرابا ودمارا فيها برزت اختلالات عميقة في هياكلها وأزمات اقتصادية واجتماعية حادة وبسبب إستراتيجية التنمية المتبعة والتي تتطلب كثافة رأسمالية عالية كان لابد من اللجوء إلى الإستدانة الخارجي

نتطرق في هذا الفصل إلى جذور وبداية الأزمة من خلال نمط التنمية الذي انتهجته الجزائر بعد الاستقلال والعوامل أو الأسباب التي أدت الى انفجار الأزمة (المبحث الأول)، بعد ذلك نتطرق الى الآثار التي سببتها أزمة المديونية الخارجية بالجزائر وسياسات الجزائر في تسيير مديونيتها (المبحث الثاني)، نعالج ذلك على أساس التاريخ الاقتصادي الحديث للجزائر، وهذا ما يوضح لنا بجلاء الإختيارات الاقتصادية التي وصلنا إليها اليوم تحت ضغط عوامل أخرى لعل على رأسها مشكلة المديونية هذه والتي هي محل بحثنا في هذا الفصل.

المبحث الأول

نشأة المديونية الخارجية في الجزائر

إن المديونية الخارجية ليس لها تعريف شامل أو موحَّد (أي ليس متفق على تعريف واحد) فكل دولة تحاول إعطاء مفاهيم لها تبعا لنظامها الإيديولوجي وأفكارها الاقتصادية التي تتبنّاها، لكن يمكن القول أن المديونية الخارجية تعتبر مبالغ مالية تقترضها دولة ما (المدينة) من دولة أخرى أجنبية (الدائنة) بسبب الحاجة إليها مقابل إرجاعها بفوائد وذلك يكون بالعملة الصعبة و وفق شروط معينة تحددها الدولة المقرضة[2].

تُعتبر الجزائر من ضمن الدول المدينة ويعود ذلك إلى جذور تاريخية ساهم بتطور رهيب في طلب الديون (المطلب الأول) كذلك لأسباب أخرى جعلت الجزائر تمُّر بأزمة اقتصادية حادة الى درجة انفجارها (المطلب الثاني).

المطلب الأول

بوادر ظهور المديونية الخارجية في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب الى نشأة المديونية الخارجية في الجزائر والتي تتمثل في بداية في أزمة الدّيون الخارجية أثناء الاستقلال (الفرع الأول)، بعد ذلك مراحل تطوّرها أي زيادة الطلب على القروض في فترة ما بعد الاستقلال (الفرع الثاني)، وحتى نصل الى انفجار الأزمة (الفرع الثالث).

الفرع الأول

بداية أزمة المديونية الخارجية في الجزائر

إن المديونية الخارجية ليست ظاهرة حديثة حيث يعود تاريخها إلى القرن 18 فقد كانت مرتبطة بالتبادل التجاري الدولي ولا تتعدى حدود الدائن والمدين وكانت تنتهي

[2]– جنوحات فضيلة /ز/حريتي، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية (حالة بعض الدول المدينة)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 26،25.

بالسداد أو بالإحتلال العسكري، وقد تميزت هذه الفترة بكثرة الحروب والإستعمار المباشر وكذلك الحصار العسكري مما يؤدي الى نهب ثروات الدولة المستعمرة وترك الديون على عاتقها.

هكذا كان الحال في الجزائر فبعد خروج المستعمر الفرنسي ترك على عاتقها أعباء وديونا كانت مستحقة عليه أي على المستعمر الفرنسي، وبما أن الجزائر أرادت الحرية بأي ثمن فإنها قبلت بالأخذ بمسؤولية هذه الديون وذلك في اتفاقية إيفيان سنة 1962 وقد بلغت هذه الدّيون عند عَقد هذا الاتفاق 1326.8 مليون دولار أي أنها فاقت مليار دولار[3]، من هنا بدأت أزمة المديونية الخارجية في الجزائر أي بعد الإستقلال مباشرة في عام 1962[4].

الفرع الثاني

تطور أزمة المديونية الخارجية في الجزائر

كان الاعتقاد السّائد أنّ الجزائر بإمكانها تحقيق مستويات نمو مرتفعة بانتهاج نمط تنمية اقتصادية يتطلب رؤوس أموال باهظة معتمدة على التمويل الخارجي معتقدة أنّه بإمكانها التّحكُم في هذه المديونية وبسبب هذا النمط المتبع أصبحت القروض الخارجية في تزايد وتطور مستمر وقد عرف هذا التطور فترتين مر بها الاقتصاد الجزائري، وهما:

أولا- فترة ما بين 1962 و 1966: خرجت الجزائر منهارة اقتصاديا فقد كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى مزريا للغاية بسبب التدمير شبه الكلي للهياكل الاقتصادية وتنفيذ سياسة الأرض المحروقة كذلك هجرة المعمرين إلى فرنسا حيث غادر ما يقرب من

---

[3]- شنوف محمد، أثر برنامج صندوق النقد الدولي على مديونية الدول المتخلفة مع دراسة حالة الجزائر 1990-1995، رسالة لنيل شهادة ماجستير، فرع التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996/1995، ص 163.

[4]- مشير الوردي، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية -دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر للفترة 1970-2003، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 69.

مليون معمر الجزائر في ظرف بضعة أشهر تاركين مزارعهم ونشاطاتهم و وظائفهم، (هجرة 50.000 إطار عالي و 35.000 إطار متوسط و 100.000عامل موظف) وقد أخذوا معهم مدخراتهم ورؤوس أموالهم حيث سُجل في شهر جوان 1962 تحويل 750 مليون فرنك عبر قناة البنوك دون إحصاء التحويلات غير البنكية [5]، هذا ما أدى إلى مشاكل في تسيير الجهاز الإنتاجي حيث تولى العمال الجزائريون إدارة تلك المشروعات مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والتجاري والفلاحي (مراسيم التسيير الذاتي 1963) عرفت هذه المرحلة بمرحلة الإنتظار[6].

ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يعتمد على مبادئ الليبرالية الإقتصادية التي كرسها الإستعمار الفرنسي حيث حاولت بناء اقتصاد وطني فواصلت العمل بالقوانين الفرنسية إلا ما كان معارضا للسيادة الوطنية، فقد عملت على تدارك الضعف الكبير في التنمية كما سعت لرفع مستوى المعيشة ل 12 مليون جزائري وفق ما نص عليه دستور 1963، بعد ذلك ولضمان " استقلالية حقيقية " عن الخارج تم إحداث نظام اقتصادي اشتراكي، كما عرفت هذه المرحلة بالمرحلة الانتقالية[7].

طلبت السلطات العمومية الجزائرية من خبراء البنك العالمي تقديم مشروع النهوض بالتنمية الاقتصادية في الجزائر فإقترح البنك العالمي برنامجا تنمويا إعتبرته السلطات الجزائرية بأنه تابع ونيوكولونيالي ورفضته باعتباره لا يتماشى مع طموحاتها، قامت بعدها بإجراء إتصالات مع هيئة التخطيط المركزية السوفياتية [8] GOSPLAN بالتعاون

---

[5]– شنوف محمد، مرجع سابق، ص 164.

[6]– كربالي بغداد، "نظرة عامة: التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد 8 لسنة 2005، ص 3.

[7]– دحماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة – دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي– مذكرة لنيل شهادة ماجستير، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2012، ص 2.

[8]– للإشارة أن وظائف هيئات التخطيط هي ثلاث:

أولا جمع البيانات المتعلقة بالحياة الاقتصادية وتحليلها بقصد إيجاد الأساس الاحصائي لتحضير الخطة.

مع خبراء جزائريين بهدف رسم خطة تنموية طويلة المدى (1965–1980) أعلنت الجزائر عن قبولها لهذه الخطة[9]، نتج عن ذلك قرار مجلس الثورة سنة 1966 مبدأ التنمية الاقتصادية والإجتماعية المبنية على التخطيط المركزي ومبدأ التدخل المباشر للدولة في الإستثمارات الانتاجية[10].

تميزت هذه الفترة بالجمود الإقتصادي وبغياب نظرية إقتصادية مستقرة وبمثابة مرحلة انتقالية من اقتصاد استعماري إلى اقتصاد اشتراكي تدخلي [11]، وبما أن نموذج التنمية لم يكتمل بعد فقد كانت الدولة منشغلة بمشاكل إسترجاع السيادة وبسط النفوذ على الموارد الوطنية واسترجاع الجهاز الإنتاجي وتسييره باتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير التي كانت تراها كفيلة بتحقيق حماية للاقتصاد الوطني (كتأميم الأملاك الاستعمارية، مراقبة الصّرف والتجارة الدولية وإنشاء عملة وطنية، تأميم الأراضي الزّراعية في 1963 والمناجم في 1966 ...)

لكن السلطات الجزائرية غفلت عن أمور ضرورية حيث كانت استثمارات المخطّطات الإستعجالية متواضعة نتيجة ضُعف الإمكانات وانخفاض مستوى الإنتاج بصفة عامة، خاصة في القطاع الزراعي ما سبب عجزا للدولة حتى في تلبية أبسط الحاجات الأساسية الغذائية لشعبها ما دفعها الى اللجوء للاستيراد الخارجي لتغطية هذا العجز[12]، أما بالنسبة للديون الخارجية في هذه الفترة لا يشمل إلاّ قروض الهيئة الفرنسية للتعاون

ثانيا القيام بالجانب الفني في تحضير الخطة ويختلف بحسب المستوى (هيئة التخطيط المركزية أو بهيئة التخطيط في داخل الوحدات الانتاجية).

ثالثا القيام بتقييم الاداء أثناء تنفيذ الخطة، أنظر: دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي (الأساسيات: تاريخ الاقتصاد السياسي–الاقتصاد السياسي والرأسمالية–الاقتصاد السياسي والاشتراكية)، بيروت، 2002، ص 924.

[9]– دحماني عبد الكريم، مرجع سابق، ص 2.

[10]– المرجع نفسه، ص 3.

[11]– شنوف محمد، مرجع سابق، ص 165.

[12]– بلوناس عبد الله، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية ونقود، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1996/1995، ص 235.

الصناعي (OCI)[13]، بالإضافة الى بعض القروض من بلدان المعسكر الشرقي آنذاك، وكذا قرض من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية[14].

ثانيا- فترة ما بين 1967 و1980: كانت الجزائر في هذه المرحلة تسعى وراء الإستثمار في قطاع المحروقات لتحقيق العملة الصعبة بغية الحصول على استيراد إحتياجاتها في مجالات أخرى، وكذا للحصول على مكانة في سوق المالية العالمية ذلك بإتباع استراتيجية التنمية المتمثلة في نموذج ج.دبرنيس (الصناعة المصنعة)، أي الإستثمار في الصناعة الضخمة لوجود موارد ذاتية ناتجة من تصدير المحروقات لذا اعتمدت الجزائر تكثيف الإنتاج البترولي سنة 1967 لتمويل التنمية الاقتصادية للبلاد[15].

حيث تميزت هذه الفترة بالتصحيح الهيكلي الذاتي الأول وقيام الدولة بمخططات تنموية منها المخطط الثلاثي (1967-1969) الذي يرتكز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى [16]، كذلك المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي عرف قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية، واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكريتارية الدولة للتخطيط هدفها إنشاء صناعات قاعدية لدعم الصناعات الخفيفة، فيما بعد تلاه المخطّط الرباعي الثاني (1974-1977) جاء لتكملة المخطط السابق حيث انتهجت السلطات الجزائرية جهودا في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة خاصة الحديد، المحروقات، مواد البناء، الميكانيك، الكهرباء وكذا الإهتمام بالقطاعات غير الاقتصادية نتيجة ارتفاع ايرادات المحروقات.

---

[13] – Organisation Communiste Internationaliste

[14]– مشير الوردي، مرجع سابق، ص .69

[15]– شنوف محمد، مرجع سابق، ص 167.

[16]– هني أحمد، المديونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية (موفم للنشر)، الجزائر، 1992، ص 76.

على العموم تميزت هذه الفترة بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي والهدف الأساسي من هذه المخططات السالفة الذكر انشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية لبناء الاقتصاد الوطني ما أدى الى وجود ممارسات بيروقراطية وزيادة مفرطة في عدد العمال وعدم وجود توازن في حجم الاستثمارات [17]، أما بالنسبة لأسعار النفط الخام فقد عرفت الجزائر استقرار بعد أول صدمة سنة 1973، حيث سمح هذا الوضع بإنجاز أقطاب صناعية كبرى [18]، الأمر الذي أكسب للبلاد مهارة في عديد من المجلات كما سمح باستحداث 1,4 مليون منصب شغل خاصة في مجال الصناعة وحسب الوزارة المالية فان الاستثمارات تضاعفت ب 15 مرة خلال فترة ممتدة من 1969 الى 1978 حيث انتقلت حصة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام من 30% الى 65,4% بينما إنتقلت حصة الإستثمار الناتج الداخلي الخام من 54% إلى ما بين 68 و 80% بالنظر إلى أهمية برنامج الإنتاج [19]، بارتفاع أسعار المحروقات سنة 1974 أدى الى ظهور في الحاجة الى التمويل لكن الغريب أن ما تبينه الحسابات الإقتصادية بروز طاقة في التمويل سنة 1975 وما بعد بدأت البلاد تلجأ للتمويل الخارجي[20].

بالتالي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة (1967–1980) ارتفاع في حجم اللإستثمارات المحققة بالسعر الجاري من 3409 مليون دينار جزائري الى 53424 مليون دينار جزائري إلا أنّ هذه الاستثمارات عرفت تأخرا في الإنجاز ونقص الفعالية من حيث الإنتاجية وعدم قدرتها على جلب العملة الصعبة المنتظرة منها، غير أن الجزائر سجّلت بعض النّتائج الإيجابية خلال هذه الفترة منها:

---

[17]– كربالي بغداد، مرجع سابق، ص 4.

[18]– أهمها: أرزيو وسكيكدة (بتروكيماوية)، الحجار (حديد وصلب)، رويبة (ميكانيكية)، بلعباس (العتاد الفلاحي والالكتروني)، أنظر: المرجع نفسه، ص 4.

19– البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر ، الصناعة قاطرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر، انجازات (1962–2012)www.djazair50.dz،

[20]– هني أحمد، مرجع سابق، ص .82

- نمو القطاع الصناعي خاصة خلال فترة الممتدة ما بين 1978-1979.
- تحسن مستوى فعالية الإنتاجية للقطاع الصناعي .
- امتصاص معدل البطالة الذي كان يتجاوز 32.7% سنة 1966 إلى 22.3% سنة 1977[21].

إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا لما تطلبه من تمويل خارجي وتصدير المنتوج الواحد[22]، لذا تحصلت الجزائر على قروض لتمويل إستثماراتها فانتقل الحجم الإجمالي لديونها الخارجية من مليار دولار عام 1970 الى 19.37 مليار دولار عام 1980 ويعود سبب هذا الانقلاب إلى ارتفاع أسعار البترول في الصدمة البترولية الأولى التي أدت بالجزائر إلى اللجوء إلى العالم الخارجي لإستيراد مواد إستهلاكية خاصة الغذائية لسد إحتياجات الأفراد نظرا للعجز في الادخار الخاص للبلاد الذي زاد عبئا آخر للبلاد [23]، فدام هذا الوضع إلى غاية 1984 خاصة بعد غلق عدد كبير من المصانع ما أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال [24]، كذلك انتهجت السلطات العمومية الجزائرية خلال هذه الفترة خاصة في الفترة ما بين 1980 إلى1983 سياسة ومبادرة تخفيض ديونها بالتسديد المسبق للقروض الخارجية [25]، حيث انخفضت نسبة المديونية من 19.377 مليار دولار سنة 1980 إلى 15.944 مليار دولار سنة 1984، كما أن حاجات المنشآت الصناعية

21- بلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 240.

22- زوزي محمد، "إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 8 لسنة 2010، ص 171،173.

23- هني أحمد، مرجع سابق، ص .85،84

24- شنوف محمد، مرجع سابق، ص 168،169.

25- هني أحمد، مرجع سابق، ص 86.

والتجارية في 1984 تضاعفت خمس مرات مما كانت عليه سنة 1974 ويمكن القول أن البلاد بدأت تواجه خيارا أليما[26].

الفرع الثالث

انفجار أزمة المديونية الخارجية في الجزائر

مع بداية الثمانينات خصوصا سنة 1986 تعرضت الجزائر لإنهيار أسعار النفط للمرة الثانية إلى أدنى مستوياته [27]، الذي كان السبب الرئيسي في تفاقم المشاكل الداخلية للجزائر ونهاية النظام الإشتراكي وتبني النظام الرأسمالي، كما أثر انخفاض الدولار الأمريكي سلبا على إيرادات المحروقات الوطنية [28]، حيث انخفضت الإيرادات بالعملة الصعبة ما يقارب 40% على المستوى الدولي ما يقابل 8.5 مليار دولار سنة 1988 ما سبب انفجار أزمة المديونية بشكل مستمر ما يعود بالضرورة الى النمو السالب للناتج الداخلي الخام خلال منتصف الثمانينات حيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8,27% سنة 1986 الى 21,07% سنة 1991 مما كان له أثر سلبي على ملاءة الدولة ومدى القدرة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية والعجز في الموازين آنذاك[29].

تميزت هذه المرحلة بقيام الدولة بعدة اجراءات ضمن التصحيح الهيكلي الثاني (1979-1987) منها التنازل على الممتلكات العمومية من خلال صدور قانون (81-84)

---

[26]- الخياران هما: إما أن تضمن تموين مصانعها وتتخلى عن الاستيراد التجهيزي أو أنها تواصل شراء الأجهزة وتحقق في نفس الوقت تموين مصانعها واقتصادها على حساب موارد بالعملة الصعبة متجهة للانخفاض، أنظر مشير الوردي، مرجع سابق، ص 71.

[27]- حيث أن سعر البرميل الواحد انخفض من 35 الى 10 دولار سنة 1986، أنظر هني أحمد، مرجع سابق، ص 86.

[28]- مشير الوردي، مرجع سابق، ص 72.

29- لملاوي محمد، طبيعة التخطيط الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير، فرع التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995/1994، ص 73،72.

ثم القانون (87-19)[30] المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي كان مهمشا [31]، كما قامت الدولة بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية بمرسوم (80-242) حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم الى 300 مؤسسة جديدة، حيث يهدف هذا المخطط الى الانفتاح التدريجي للسوق الوطنية والتخلي عن المبادئ والمفاهيم القديمة لجعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية[32].

وقد استنتج مشير الوردي مما سبق ذكره أن السياسة التنموية الجزائرية المعتمدة على التمويل الخارجي وعدم تحكمها في تسيير ديونها أدى حتما الى تفاقم هذه الأخيرة إلا أنها لم تكن تشكل أي خطر أو حرج لأن الدولة كانت تسددها في أوقاتها، إلا أن الوضع قد تأزم في 1988، وقد قدرت هذه الديون عند بداية التسعينات حوالي 24.859 مليار دولار[33].

المطلب الثاني

أسباب تطور المديونية الخارجية في الجزائر

كما تعرّضنا سابقا إلى أن بدايات المديونية الخارجية الجزائرية تعود إلى أسباب تاريخية باعتبار أن الجزائر كانت مستعمَرة لأكثر من قرن في الفترة ما بين 1830 إلى 1962 بعد خروجها مُنهارة ومُدمَّرة في جميع النّواحي لذلك لجأت لأول مرّة إلى البنك الدولي عام 1963 طالبة أول قرض من أجل البدء بعملية بناء البنية التحتية[34].

---

[30]- القانون رقم 87-19 المؤرخ في ربيع الثاني 1408ه الموافق لـــــ 08 ديسمبر 1987 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي التابعة للأملاك الوطنية والمحدد حقوق المنتجين و واجباتهم، ج رج ج د ش عدد 05، سنة 1987.

[31]- كربالي بغداد، مرجع سابق، ص 4.

[32]- المرجع نفسه، ص 5.

[33]- بسبب: أحداث 5 أكتوبر 1988، انهيار النظام الاشتراكي وإتباع الدول النظام الرأسمالي، قيام نظام اقتصادي عالمي ما سمي بالعولمة الاقتصادية وبالطبع نتائج أزمة البترول من اختلالات في ميزان المدفوعات، أنظر مشير الوردي، مرجع سابق، ص 73.

[34]- انخرطت الجزائر في مؤسسة صندوق النقد الدولي بموجب القانون رقم 63-384 المؤرخ في 26 سبتمبر 1963، أنظر: وارس إبراهيم، صندوق النقد الدولي وبرامج إعادة الهيكلة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علوم سياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية الإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، 2009، ص 40.

لكن لم يكن هذا السبب الوحيد وإنما بفعل أسباب عديدة ومعقدة ساهمت وبشكل كبير في تطور وانفجار الديون الخارجية للدول النامية منها الجزائر، ومن هذه الأسباب ضعف النظام النقدي والاختلال في التوازن المستمر على المستوى الداخلي والخارجي كذلك تذبذب المواد الطاقوية وعدم التوازن في ميزان المدفوعات [35]، قسمنا هذه الأسباب إلى نوعين: أسباب كانت الجزائر مسؤولة عنها متمثلة في الأسباب الداخلية (الفرع الأول) وأسباب كانت من مسؤولية الدول الدائنة وهي الأسباب الخارجية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الأسباب الداخلية

بعد الانتقال من مرحلة الانتظار إلى تجسيد اتجاه اقتصادي جديد وذلك بتبني النظام الاشتراكي كخيار سياسي واحتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية الإستراتيجية والبحث عن استقلال اقتصادي صناعي حقيقي مستقبلي بعد الحصول على الاستقلال السياسي، ولذلك جاءت السياسة الاقتصادية في شكل مخطط اقتصادي شامل وطويل المدى (إلى غاية 1980)، بعد إتباع سياسة تنموية سريعة وذاتية تعتمد على الصناعات الثقيلة لاسيما في مجال الحديد والصلب والطاقة وتثمين قطاع المحروقات تبعا لذلك تم في المجال المالي تأميم جميع البنوك والأجهزة المالية في 1966 واحتكارها من قبل الدولة بهدف التحكم في آليات الاعتمادات المالية وتوجيهها للتنميةّ، ثم تجميعها بعد ذلك في سنة 1969 بعد تأسيس البنك الوطني الجزائري[36].

هكذا ظهرت الأسباب الداخلية نظرا للاختلال في السياسة الاقتصادية المتبعة آنذاك ولعدم وضع السلطات العمومية استراتيجية لتسيير هذه المديونية نذكرها فيما يلي :

أولا- الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي: وضعت الجزائر خططا تنموية ذات مشروعات مُحاولةَ تدعيم استقلالها وقد كانت مُعتمدة على عائدات البترول لتغطية كل النفقات المتعلقة بالاستثمارات لكنها لم تكن كافية لذلك كانت تستعين بالقروض الخارجية لتمويل برامج تنميتها [37]، فقد كانت تعتبر الاقتراض الخارجي على أنه بديل للادخار

---

[35]- GERARED MARIE Henry, Le FMI, Groupe Studyrama, France, 2012, pp 128,129.

[36]- بلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 171.

[37]- مشير الوردي، مرجع سابق، ص 77.

المحلي، في حين أنه يجب عليها أن تقوم بتشجيع و تعبئة المدخرات المحلية و زيادتها بالقدر المستطاع لدفع الديون الخارجية السنوية [38]، بإتباع نموذج التصنيع وصل معدل الاستثمار إلى أكثر من 52% من إجمالي الناتج المحلي الخام لعام 1979 و هو يعتبر من بين المعدلات المرتفعة التي تحققت في القليل من دون دول العالم.

تزامنت هذه المخططات مع ارتفاع أسعار البترول آنذاك مما أدى إلى الإعتقاد بإمكانية الاستمرار في تحقيق التنمية دون إشكالات والعمل على تحقيق بعض الإنجازات نذكر منها على سبيل المثال[39]:

- التركيز على إنهاء بعض المشاريع التي لم تتم بعد.
- إنجاز الهياكل القاعدية للنقل.
- إنجاز برامج في ميدان البناء وضعت من أجل الاستجابة لارتفاع احتياجات السكان.. الخ.

وكل هذه المشاريع كانت تمول عن طريق التمويل الخارجي.

ثانيا- شيوع النمط الاستهلاكي : تراجع الاستثمار في فترة الثمانينات بسبب الاستيراد المفرط وغير المدروس ذلك بالاستيراد المتزايد للمنتجات الاستهلاكية والكمالية، على حساب واردات السلع الضرورية للإنتاج والإنتاج الوسيط حيث أن التبعية الغذائية آنذاك فاقت 3 مليارات دولار ما سبب عجزا تجاريا [40]، هذا رغم القيود التي حددها قانون الإصلاح المالي لسنة 1970 فيما يخص عملية الاقتراض الخارجي، والمتمثلة في الحصول على موافقة وزارة المالية وأن لا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي 30% من الاستثمارات المخططة[41]، إلا أن ما حصل كان عدم الالتزام بتلك الشروط وهو ما أدى إلى تفكيك السياسة المالية الخارجية للجزائر.

---

[38]- جنوحات فضيلة /ز/حريتي، مرجع سابق، ص64.

[39]- بو الودنين عبد الحميد، تسيير أزمة مديونية الدول النامية -حالة الجزائر- ، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994، ص 169.

[40]- بن بلقاسم سفيان، تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية (مع تركيز على حالة الجزائر 1987-1994)، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 1995/1994، ص84،85.

[41]- مشير الوردي، مرجع سابق، ص 78.

تأزمت وضعية المديونية لهذا السبب أي الاستيراد غير العقلاني والمفرط للسلع الاستهلاكية أو شيوع النمط الاستهلاكي والتعود على وفرة المواد الاستهلاكية في السوق، بأسعار منخفضة بسبب الدعم المالي الخارجي[42].

ثالثا- الفساد الإداري واقترانه بتهريب رؤوس الأموال : الفساد الإداري هو استغلال السلطة لامتيازاتها بغرض تحقيق مكاسب شخصية ومنافع خاصة حيث يتم انتهاك مبدأ التعامل مع الأفراد بتفضيل شخص على آخر لقرابته أو علاقته الشخصية، أو تأخير الموظفين عن القيام بأدائهم من أجل الحصول على رشوة هذا من جهة ومن جهة أخرى تتحمل المشروعات والأعمال وكذلك المجتمع بأسره تكلفة الفساد نذكر على سبيل المثال:

- سوء تخصيص الموارد التي يجب تخصيصها إلى استخدامات مُنتجة يتم توجيهها للفساد الإداري والسياسي بالإنفاق على الرشوة.
- انخفاض الاستثمارات أو الأحرى انعدام استقطاب استثمارات جديدة بحيث يتخوف المستثمرون من إقامة مشاريع تنموية في بلدان تنتشر فيها أشكال الفساد خاصة الرشوة، مما يؤدي الى انخفاض الاستثمارات الأجنبية وبالتالي انخفاض معدلات النمو وتزايد الفقر، ونجد أعمق جذور الفساد الإداري يكمن في القوانين اللوائح غير الواضحة وكذلك سرعة تواتر تغييرها[43].

إنّ انتشار مظاهر الفساد الإداري في تلك الفترة سمح بتهريب أموال ضخمة إلى الخارج قدرت بملايير الدولارات ولم يكن الأمر مقتصرا على الجزائر فقط بل كان يتعدى إلى معظم الدول المتخلفة آنذاك، حيث قدرت الأموال المهربة في شمال إفريقيا: مصر، تونس، المغرب والجزائر خلال الفترة ما بين 1973-1987 ب 48 مليار دولار أي ما يعادل 55.3% من ديونها الخارجية [44]، أما بالنسبة للجزائر فقد قدرت الأموال المهربة خلال الفترة 1986-1988 بـــ 9.7 مليار دولار قد عرفت هذه الفترة أزمة اقتصادية

---

[42]- بلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 172.

[43]- مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ، ارشادات عملية لمكافحة الفساد، صادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة في مارس 2008، ص 4.

://www.CIPE.org/publications/papers/pdf/Anti-corruptionToolkit0308.pdf.Http

[44]- روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- دراسة تحليلية مقارنة -أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر -باتنة، 2006/2005، ص115.

حادة، أما في نهاية 1990 ارتفع المبلغ الى 16.3 مليار دولار ما يمثل 60% من مديونية الجزائر الخارجية[45].

هذا ما كشف للدول النامية اقتران انفجار أزمة المديونية بوجود فساد إداري ضخم في أجهزتها بعد نهب أموال كبيرة من القروض الخارجية وتحويلها للخارج إلى حساب من استولوا عليها وقد ساعد في ذلك عدم إخضاع تلك العمليات لأية رقابة أو متابعة، محاولة استغلال السيولة النقدية التي توفرت في تلك الفترة نتيجة لأموال البترول الهائلة في السبعينات وكذلك نمو سوق الدولارات[46].

رابعا- زيادة عدد السكان بشكل كبير : يُعتبر النُمو الديموغرافي السريع الذي عرفته الدول النامية من بين أكبر العقبات الأساسية في سبيل التّنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنّ معدلات زيادة الإنتاج السنوي تساوي أو تقل عن معدل تزايد السكان مما يزيد ثقلا على الاقتصاد الوطني وفي قصور مستويات الإنتاج في البلدان النامية عامة والبلدان العربية خاصة عن عدم إمكانية تلبية الحاجات الاستهلاكية المتنامية للمواطنين هذا الذي ساهم بشكل كبير في مشكلة المديونية خلال الثمانينات [47]، بالتالي يسبب ((اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية بفعل قلة الوسائل المادية وضعف التراكم الرأسمالي (الاستثمار) من جهة وارتفاع نسبة الزيادات السكانية من جهة ثانية))[48].

شأن هذه الدول شأن الجزائر أيضا حيث ساهم النمو السكاني المرتفع بصورة كبيرة على تزايد حجم المديونية الخارجية لزيادة الحاجة إلى الغذاء والسكن وغيرهما، التي عجز الإقتصاد الجزائري على تلبيتها ودفعها لزيادة الطلب على القروض الخارجية، حيث سجل معدل نمو سنوي كبير قدر ب 10% خلال فترة السبعينات هذا ما أدى الى العجز التجاري[49]، فالبيانات تشير الى أن قيمة الواردات من الأغذية قد ازدادت من 326 مليون

---

[45]-روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص 116.

[46]- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقات التجارة العالمية)، دار الجامعة الجديدة، مصر ،2005، ص 155،156.

[47]- جنوحات فضيلة /ز/حريتي، مرجع سابق، ص 65،66.

[48]- زوزي محمد، مرجع سابق، ص 5.

[49]- أوراق ومناقشات الندوة التي نظمها معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مصر، 1987، ص 130.

دولار عام 1973 الى 2 مليار دولار عام 1980 وفي سنة 1991 ارتفعت إلى 3.1 مليار دولار[50].

صرح الرئيس السابق رحمه الله الشاذلي بن جديد في المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني عند بداية الثمانينات قائلا: "ما يعرفه بلدنا من نمو ديموغرافي، وما يطرحه في السوق سنويا من سواعد تطلب عملا وسكنا وأفواه تريد قوتا، وأطفال لا يعقل أن يحرموا من مقاعد الدراسة وفرص التعليم بعد مضي عشرين عاما على الاستقلال الذي حققه آباؤهم بتضحيات جسام" [51]، نخلص الى أن ارتفاع عدد السكان ضاعف من الاحتياجات وضرورة توفيرها ما سبب عبئا ثقيلا في القدرة على التحكم في مديونية الدولة.

خامسا- انعدام الاستقرار السياسي : يلعب الاستقرار السياسي دورا فعالا في التنمية الاقتصادية، والظروف السياسية في الجزائر منذ الاستقلال عرفت عدم الاستقرار على مستوى الجهاز التنفيذي خاصة في نهاية الثمانينات ومرحلة التسعينات فضلا عن صراع السلطة وهو ما كان له أثر بالغ على البرامج الإقتصادية خاصة إبان العشرية الأخيرة (5 أكتوبر 1988 إلى فترة قريبة)[52].

لذلك كان هناك نوع من إتخاذ قرارات مهمة على الصعيد الإقتصادي بطريقة عشوائية، كما عرفت فترة التسعينات بالوضع الأمني المتدهور والذي كلف الجزائر خسائر مادية ضخمة في البنية التحتية والمصانع قدرت بحوالي 20 مليار دولار، وبسبب انعدام وغياب العوامل المساعدة على الاستثمار سحب المستثمرون الأجانب أموالهم[53].

الفرع الثاني

الأسباب الخارجية

فضلا عن الأسباب الداخلية لتفاقم المديونية الخارجية نجد أيضا العوامل أو الأسباب الخارجية ومسؤولية الدائنين اللذين كانوا ناسين الاحتياجات الفعلية لبلدان العالم الثالث من

---

[50]- مشير الوردي، مرجع سابق، ص 78.

[51]- زيدان زبيحة، جبهة التحرير الوطني -جذور الأزمة- دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 287.

[52]- زيدان زبيحة، مرجع سابق، ص 286،287.

[53]- روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص 260.

بينها الجزائر [54]، ما ساهم كذلك في تطور المديونية الخارجية في الجزائر وانفجارها وتتمثل في التالي:

أولا- تدهور النظام النقدي الدولي : في نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة الامريكية تمتلك دخلا أكبر مرتين من دخلها الحقيقي في عام 1920 ما زاد من قوتها العالمية وقوة عملتها (الدولار) [55]، وقد كان نظام مؤتمر بروتون وودز [56] يسمح بتقلبات أسعار الصرف في حدود 11%، وباعتبار أن الدولار العملة المحورية وعملة الاحتياط الدولية كما أنها العملة الأساسية التي تقبل في التسويات الدولية آنذاك أتيح لها المزيد من السيطرة على النظام النقدي الدولي من خلال المؤسسات النقدية العالمية ودرجة السيولة النقدية، والتلاعب بأسعار الصرف في السوق الدولية[57]، لكن بعد انهيار هذا النظام نجمت عنه انعكاسات وخيمة أدت الى حدوث حروب نقدية بين الدول الرأسمالية في الفترة ما بين 1965 و1971، ما أثر على الدول النامية تأثيرا كبيرا من بينها الجزائر حيث سجّلت انخفاضا ملحوظا على الصادرات السلعية من المواد الأولية وتدهور أسعارها هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع واضح وجلي في أسعار وارداتها ما أدى في شروط تبادلها التجاري إلى التدهور في غير صالحها والعجز في موازين مدفوعاتها وزيادة ديونها الخارجية [58]، أمّا بالنسبة لمُعدّلات التبادل فقد بَلغت الخسائر حوالي 8 مليار دولار[59].

أمّا في فترة السبعينات والثمانينات طرأت تقلبات على أسعار الصّرف للعُملات الأجنبية ولا سيما الدولار الأمريكي باعتباره العملة الرئيسية لإبرام القروض، بحيث أنه أثر على وضع ومواجهة المشكلات الناتجة عن المديونية للدول النامية عامة والجزائر

---

[54]- هني أحمد، مرجع سابق، ص 90.

[55]- بول أ. ساموبلسون، علم الاقتصاد (المفاهيم الاقتصادية الاساسية)، نقله الى العربية الدكتور مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 188.

[56]- انعقد مؤتمر بروتن وودز في ولاية نيوهامشر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1944، أنظر بول ساموبلسون، مرجع سابق، ص 189.

[57]- لقمان معزوز، شريف بودري، "المنافسة بين الدولار والأورو في ظل استقرار النظام النقدي الدولي"، مجلة الباحث، جامعة الشلف، عدد 9 لسنة 2011، ص 4.

[58]- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 134،135.

[59]- مشير الوردي، مرجع سابق، ص 80.

خاصة وبما أن صادراتها النفطية التي تعتمدها كمصدر رئيسي يتم تقييمها بالدولار وعملية التحصيل تتم في الغالب بعملات أخرى كالفرنك الفرنسي، المارك الألماني والين الياباني، فإن أي انخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار سوف ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات[60]، حيث انخفضت قيمة الدولار وتحديدا بعد سنة 1971 في هذه الفترة من 10 فرنك الى 6.43 فرنك عام 1986 ما زاد من زيادة خدمة الديون الجزائرية التي تسدد بعمولات أجنبية بنسبة 35%فقد بلغت الديون عام 1989 المتعاقد عليها بنسبة 42% من إجمالي الديون.

لقد أثرت السياسات المالية الأمريكية تأثيرا سلبيا على معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية والتي جاءت بارتفاع المديونية لهذه البلدان حيث أن معظم ديونها مقدرة بالدولار[61]، بالتالي فإن أي تدهور في أسعار الصرف فإنه يزيد من أزمة الديون الجزائرية لا محالة، لقد كان صندوق النقد الدولي يؤكد دائما على أن الاستقرار النقدي يتلاءم مع التنمية ويؤلف شرطا أساسيا مسبقا وضروريا لها [62]، لذلك فإن عدم استقرار النظام النقدي ساهم في تأزم وضعية المديونية الخارجية في الجزائر.

ثانيا- الركود الاقتصادي في الدول الرأسمالية : شهدت معدلات النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية تدهورا واضحا خلال السبعينات فقد سجلت الولايات المتحدة الامريكية مثلا معدلات نمو منخفضة خلال سنتي 1974 و 1980 ب 0.6%، 0.9%على التوالي، حيث أدى هذا التدهور الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات ما دفع بالدول الرأسمالية الى اتباع سياسات حمائية وأدت هذه الأخيرة بدورها الى تفجير صراع فيما بينها (أي ما بين هذه الدول الصناعية) الأمر الذي انعكس سلبا على وتيرة التجارة الدولية [63]، حيث فرضت الدول الصناعية شروط التبادل التجاري الدولي على البلدان النامية وقد كانت ظاهرة تقسيم العمل تفرض على الدول النامية ضرورة التخصص في انتاج المواد الأولية

---

[60]- بوعون يحياوي نصيرة، الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، متيجة للطباعة، الجزائر، 2011، ص 26.

[61]- قحايرية آمال، "أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 3، الجزائر، د س ن، ص 149.

[62]- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 132.

[63]- روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص 18،19.

والمواد الخام ذات الأسعار المنخفضة وبالمقابل إستيراد حاجاتها من الآلات والتجهيزات والتكنولوجيا المتطورة من الدول الصناعية[64].

وتزايدت صعوبات الإقتراض الخارجي كنتيجة لانفجار أزمة الديون العالمية سنة 1986 وانخفاض حجم الديون الميسرة وكذلك الائتمانية الحكومية من مجموع القروض من 78% في الستينات الى 45% في 1983[65]، زيادة لذلك ارتفاع معدلات البطالة ناهيك عن انعكاسات أخرى سببتها للدول النامية كونها تابعة اقتصاديا للدول الرأسمالية فمن الطبيعي أن تتأثر بها خاصة في مثل هذه الاوضاع[66]، فقد أدى هذا الركود الاقتصادي الى انخفاض الطلب على صادرات البلدان النامية في الخمس سنوات ما بين 1981 و1985، وقد لجأت الدول الرأسمالية إلى السياسة الحمائية [67]، وأصبحت قروض البلدان النامية هي أكثر أعمال المصارف الدولية ربحا[68]، ما زاد من عبئ والتزامات الدول النامية والتي من بينها الجزائر وارتفاع حصيلة ديونها الخارجية.

ثالثا- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية : نقصد بالفائدة الحقيقية الفرق بين سعر الفائدة الإسمي ومعدل التضخم السائد في الولايات المتحدة الامريكية، حيث أن الاقتراض يكون بالعملة الأجنبية (الدولار) مما أدى بالدول النامية أن تتحمل أسعار فائدة عالية وأسعار صرف مرتفعة هذا نظرا لقوة الدولار آنذاك [69]، ولا مجال للمقارنة مع العملة الوطنية (الدينار الجزائري).

---

[64]- حفيظ فطيمة، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2011/2010، ص 31.

[65]- المرجع نفسه، ص 32،33.

[66]- جنوحات فضيلة /ز/حريتي، مرجع سابق، ص 59.

[67]- متمثلة في رفع أسعار صادراتها الى البلدان النامية خاصة أسعار المواد الغذائية والسلع الوسطية من أجل التعويض عن خسائرها الناتجة على ارتفاع أسعار النفط في السبعينات، أنظر جنوحات فضيلة /ز/ حريتي، مرجع سابق.

[68]- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 147.

[69]- جنوحات فضيلة /ز/حريتي، مرجع سابق، ص 55.

عرفت خدمات الديون [70] (الأقساط + الفوائد) في الجزائر تطورات كبيرة، حيث انتقلت من 5128 مليون دولار سنة 1986 الى 9432 مليون دولار سنة 1993، لعل الأقساط المستحقة الدّفع على الجزائر أثقل كاهلها يظهر ذلك في على مستوى مدفوعات خدمات الديون كحصة من الصادرات ففي سنة 1985 انتقلت من 35.8% إلى 86% سنة 1993 أي بمعدل زيادة قدره 50.2% ما يعني أن الجزائر أصبحت تدفع 5/4 من إيرادات صادراتها سنة 1993 بعد أن كانت 3/1 سنة 1985[71].

رابعا- تدهور أسعار البترول: شَهد عام 1986 انعطافا ومُنعرجا كبيرا في سوق النفط العالمي فبدلا أن تتحكم الدول المنتجة بأسعار البترول كما كان عليه الحال في السبعينات بحيث وصلت أسعار البرميل الواحد سنة 1979 الى حوالي 33 دولار، لكن بعد سيطرة الدول الصناعية تعرض سوق النفط لهزة شديدة ومفاجئة بانهيار سعر البترول الذي كان يزيد بقليل عن 25 دولار في جانفي 1986 إلى أن يبلغ أقل من 9 دولارات في مارس 1986 للبرميل الواحد، وباعتبار أنّ النفط هو المصدر الرئيسي للنّقد الأجنبي في الدول المدينة (منها الجزائر) سبب إضعافا في القدرة على الوفاء بديونها الخارجية[72].

بما أن الجزائر تعتمد على تصدير منتوج واحد [73]، ومع بداية الثمانينات عرفت أسعار النفط انخفاضا متواصلا في الأسواق العالمية من 21.07 دولار للبرميل في نهاية

---

[70]- تعتبر خدمة المديونية مبالغ بدفوعات الفوائد والأصول معا، حيث أن خدمة المديونية الفعلية تطابق سلسلة مبالغ الفوائد وأصل الدين المدفوعة بهدف تسديد الدين مضافا إليه الفوائد، المرجع نفسه، ص 30.

[71]- شنوف محمد، مرجع سابق، ص 175.

[72]- حفيظ فطيمة، مرجع سابق، ص 28،29.

[73]- إن الصادرات الجزائرية ترتكز أساسا على الثروة النفطية بنسبة تفوق 95%، وإن كل انخفاض لأسعار النفط بقيمة 1 دولار سيسبب خسارة قيمتها 500 مليون دولار من الإرادات النفطية، بالتالي هي العجلة التي تحرك النمو الاقتصادي في الجزائر الى الأمام أو الى الخلف، حيث نجد أربعة عوامل أدت الى انخفاض أسعار النفط ألا وهي: انخفاض تكاليف النفط المستخرج من بحر الشمال والذي تعتبر أسعاره أغلى من أسعار النفط الأوبيك، ظهور وبشكل أوسع ما يسمى بالتكنولوجيا الحريصة على الموارد الطبيعية مثل الطاقة الشمسية والكهرباء، الاختلال الموجود بين العرض والطلب في الأسواق الدولية للنفط، الطابع السياسي لأسعار النفط، أنظر: شرماط سالم، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2000/1999، ص 66،73،72،71.

الثمانينات الى ما دون 10 دولارات سنة 1994[74]، وقد قال الرئيس المرحوم الشاذلي بن جديد في هذا الخصوص آنذاك أي في مطلع الثمانينات: "...إن التقييم الموضوعي لأوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية أكثر من ضروري خصوصا في الوقت الذي نعرف فيه أن مواردنا من المحروقات سائرة تدريجيا نحو النفاذ، وأن أسعارها انخفضت..."[75].

خامسا- تزايد تدابير فرض الحماية الجمركية على صادرات الدول النامية : كانت تهدف اتفاقية الجات GATT[76]، إلى تنمية وتحرير التجارة والمنافسة الحرة، ومن مبادئها:

- مبدأ التجارة من غير تمييز ويتضمن هذا المبدأ شرط الدولة الأكثر رعاية ويعني أن أية ميزة يتم تبادلها بين دولتين عضوين في اتفاقية الجات يجب منحها الى باقي دول الأعضاء.
- مبدأ الحماية عبر استخدام التعريفة الجمركية فقط.
- مبدأ معاملة الدول النامية معاملة خاصة هذا ما نصت عليه المادة 36 في القسم الرابع المضاف إلى اتفاقية الجات عام 1965 والذي ينص على أنه ليس من المتوقع من الدول النامية أن تقدم تنازلات تعريفية لتتلاءم مع تنميتها واحتياجاتها المالية والتجارية.

لكن مع تنامي النزعة الحمائية من حين لآخر لدى الدول الرأسمالية لمواجهة نمو الإستيراد من البلدان النامية فقد كانت تضع العراقيل أمام دخول منتوجات الدول النامية الى أسواقها وتتمثل هذه العراقيل في استخدام أساليب متنوعة من أهمها فرض رسوم جمركية عالية على مستورداتها من الدول النامية خاصة السلع الصناعية [77]، هذا ما حدث

---

[74]- بن شهرة مدني ، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 3.

[75]- زيدان زبيحة، مرجع سابق، ص 287.

[76]- الجات هي مجموعة من قواعد مخصصة لغرض محدد ألا وهو التجارة في السلع فقط وهي قواعد مؤقتة يخضع لها من هم أعضاء فيها عن طريق التفاوض، أنظر:

ROLAND Seroussi, Les nouveaux gendarmes du monde- GATT, FMI et Banque mondiale, Groupe ISC management, France, 1994, p 1,2.

[77]- حفيظ فطيمة، مرجع سابق، ص 33.

فعلا خلال عقدي السبعينات والثمانينات فقد عمدت دول الرأسمالية الى تطبيق الكثير من القيود غير التعريفية ضد العديد من المنتوجات الصناعية (منسوجات، ملابس، منتوجات الجلدية...)، والقيود التي وضعتها الدول الرأسمالية على دخول صادرات الدول النامية لأسواقها قصد حماية منتوجاتها ما يؤدي الى إضعاف صادرات هذه البلدان ونقص حصيلتها[78].

- ❖ إضافة الى عوامل أخرى ساهمت في تفاقم مشكلة المديونية الخارجية بشكل غير مباشر أهمها فشل منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نص عليها ميثاقها الرسمي فبعد مرور خمسين(50) عام على تأسيس هذه المنظمة الدولية لا يزال الفقر، الجوع، البطالة، التضخم... والكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية تخيم على العديد من الدول النامية خاصة في القارة الإفريقية[79].

[78]– شرماط سالم، مرجع سابق، ص 66.

[79]– حفيظ فطيمة، مرجع سابق، ص 36.

المبحث الثاني

آثار المديونية الخارجية على الجزائر وسياسات الجزائر في تسييرها

تعتبر الأزمة الاقتصادية حالة من الضيق والمسار السيئ للاقتصاد في الدولة وترافق الأزمة ظاهرة من الجمود أو التدهور في النشاط الاقتصادي عامة [80]، وكما هو معروف أنه لكل ظاهرة اقتصادية نتائج سواء ايجابية أو سلبية، وقد تباينت النتائج التي خلفتها المديونية الخارجية الجزائرية كونها مست مجالات عديدة باعتبار أن فروع الاقتصاد في أي بلد هي حلقة متكاملة بالتالي فإن أي خلل يحدث في قطاع معين يمتد الى باقي القطاعات، يتوضح للجزائر ضرورة وضع سياسة لتسيير المديونية من أجل بلوغ هدفها في تحقيق النمو الاقتصادي، نتطرق في هذا المبحث الى آثار الديون الخارجية (المطلب الأول)، ثم سياسات الجزائر في تسيير مديونيتها (المطلب الثاني).

المطلب الأول

آثار الديون الخارجية على الجزائر

إن نمو الديون الخارجية للجزائر نجمت عنها آثار خاصة في فترة التسعينات، حيث كان انتقال حجم الدين من 4.12 مليار دولار سنة 1986 الى 9.34 مليار دولار سنة 1993 ويظهر هذا العبء من خلال الحالة المأسوية لمستوى خدمات الديون كحصة من الصادرات حيث انتقلت من 35.8 % سنة 1985 إلى 86% سنة 1993 أي بمعدل زيادة قدره 50% مما يعني أنّ الجزائر أصبحت تدفع أربعة أخماس 5/4 من إيرادات صادراتها سنة 1993 بعدما كانت تدفع ثلثاها فقط سنة 1985[81]، كان لكل هذه النتائج آثار على الصعيد الاقتصادي (الفرع الأول)، كذا على الصّعيد الاجتماعي والسياسي (الفرع الثاني).

---

[80]– محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص 22.

[81]– روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص 230.

الفرع الأول

الآثار الإقتصادية للمديونية الخارجية في الجزائر

لقد مسَّت آثار المديونية معظم المتغيرات الاقتصادية، كما كانت عائقا أمام تواصل مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وشكلت عقبة يصعب التخلص منها في ظل الأوضاع التي عرفتها الجزائر.

أولا- آثار المديونية الخارجية على القدرة الذاتية للإستيراد : يقصد بالقدرة على الإستيراد مَقدرة البلد على تلبية حاجاته الذاتية من الواردات من مصادره الداخلية دون اللّجوء إلى المصادر الخارجية [82]، حيث يُمكن قياس قدرة البلد على الاستيراد من خلال عاملين*: مُعامل الواردات وخدمة الدين إلى الواردات[83].

لا شك أن خطة التّنمية التي وضعتها الجزائر تحتاج إلى إستيراد كثير من المُعدات الإنتاجية والسلع اللازمة لذلك بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية، وهنا تتحدد العلاقة الوطيدة بين الواردات وعملية التنمية الاقتصادية، وأمام تفاقم الديون الخارجية للجزائر حيث لم تتمكن الجزائر من بلوغ نموها المنشود بسبب ضعف قدرتها الذاتية على الاستيراد حيث تقاس القدرة الذاتية للإستيراد بالعلاقة التالية: القدرة الذاتية للإستيراد يساوي(إجمال الصادرات-تفاقم الديون)[84] تقسيم قيمة إجمالي الصادرات وعليه فإن القدرة الذاتية للإستيراد تزداد إذا زادت حصيلة الصادرات من السلع والخدمات، ما زاد من

---

[82]- شرماط سالم، مرجع سابق، ص 158،160.

* عاملي قياس قدرة البلد على الاستيراد:

- معامل الواردات: يقصد به التغير في الدخل القومي الذي له علاقة بالواردات من السلع و الخدمات.
- خدمة الدين الى الواردات: تبرز قدرة البلد على رفع مقدرتها الذاتية للاستيراد في حالة انخفاض خدمات الدين الخارجي أو انعدامها باعتبارها منافسا هاما للواردات، أنظر: روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص 118،119.

[83]- المرجع نفسه، ص 118.

[84]- بوجعدار هاشمي، "أزمة المديونية الخارجية للجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، عدد 12، الجزائر، د س ن، ص 105.

انسياب رؤوس الأموال الأجنبية للاقتصاد كالقروض، قلة عوائد الاستثمار الأجنبية الخاصة وانخفاض أسعار الواردات[85].

إلا أن الجزائر قد خصصت مبالغ ضخمة لخدمة الديون وارتفعت أسعار الواردات مقابل انخفاض مستمر في أسعار الصادرات، وهذا ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني فانخفاض الواردات من آلات ومعدات ومواد يحتاجها الجهاز الإنتاجي تسبب في تدهور مستويات الانتاج، حيث تراجع معدل الناتج الداخلي الخام الذي كان يبلغ 1.5% في سنة 1990 إلى 0.2%سنة 1991، ومن 2.6% إلى -6.1% لنفس الفترة، ثم عرفت الفترة الممتدة من 1994 الى 1997 ازدياد في القدرة الذاتية للاستيراد مقارنة بالسنوات السابقة لها وهي فترة إعادة الجدولة التي اهتمت بالمتغيرات الكلية للاقتصاد على حساب المتغيرات الجزئية، خلال السنوات ما بين 1990 و 1993 عرفت الجزائر ارتفاعا ملحوظا ومستمرا للواردات ولو أن الجزائر حاولت أن تقلل من خدمة الديون في هذه الفترة، كان بإمكانها أن ترفع قدرتها الذاتية من الاستيراد الى ¾ تقريبا من الواردات[86].

ثانيا- آثار المديونية الخارجية على الإنتاج والاستثمار : كان تراجع القدرة الذاتية للاستيراد أثر بالغ على الإنتاج والاستثمار[87]، مما ولَّد أثار سلبية للغاية على الحياة اليومية للسكان حيث أدى هذا الإجراء الى ندرة واضحة في المواد الأساسية وارتفاع أسعارها المحلية حيث أدى إلى غلق أكثر من 600 وحدة إنتاجية من القطاع الخاص كما قد أدى الى تخفيض الإنتاجية كما هو الشأن بالنسبة لوحدة أرزيو وإنتاج زيت محركات السيارات نظرا لعجز الدولة على استيراد المواد الأولية الضرورية لعملية الإنتاج وهي الحقيقة التي يقرها برنامج الحكومة لسنة 1992.

---

[85]- مغاري عبد الرحمان، "انعكاسات الأزمة العالمية على الاقتصاد الجزائري "، الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، أيام 20-21 أكتوبر 2000، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، ص 04.

86- روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص 119.

[87]- حيث تؤكد البيانات الكمية أن الواردات الجزائرية انخفضت من 62 مليار دينار سنة 1984 الى 21 مليار دينار وبنسبة تتجاوز 34% ذلك في ظرف ثلاثة (3) سنوات وذلك نظرا لانخفاض الإرادات الوطنية من العملة الصعبة بسبب ما يعرف بالصدمة البترولية المعاكسة حيث بلغت أسعار المحروقات الى أدنى مستوى لها في الأسواق الدولية منذ 1973 وارتفاع خدمات الدين من جهة ثانية في حين تقليص الدولة للواردات الوطنية بهدف تلاقي كل الضغوطات الأجنبية التي تمس باختياراتها التنموية آنذاك، أنظر: المرجع نفسه ، ص 121.

يعود هذا الضعف الكبير لاستغلال آلة الإنتاجية إلى مُشكل التموين بوسائل الإنتاج من مواد أولية، وقطع الغيار والتجهيزات التي يعاني منها البلد، كذلك وضعية التّبعية للخارج كانت كبيرة، هذا مرتبط بمشكلة ندرة المالية الخارجية [88]، وإن تَراجع مُعدلات الإنتاج أصبحت مُسببا في انخفاض حاد في الطاقات الإنتاجية للمؤسسات العمومية، بسبب عوامل تنظيمية وتشريعية موضوعية وأخرى أفرزتها أزمة المديونية الخارجية التي ازدادت تعقيدا مع منتصف الأول من التسعينات لأسباب مذكورة سالفا [89]، كما شهد استعمال الطاقة الإنتاجية تذبذب نسبي وتراجع ملحوظ يقترن بتزايد حدة أزمة المديونية الخارجية للجزائر وذلك قبل لجوء الجزائر الى خيار إعادة الجدولة للتخفيف من حدة الأزمة حيث أن مؤشر العام ومؤشر الإنتاج خارج قطاع المحروقات قد عرفا تدهورا مستمرا خلال فترة 1991/ 1994 كذا بنسبة لمعدلات استغلال الطاقة الإنتاجية التي انخفضت الى أقل من 50%، كما قد تضاعفت فيها متاعب المؤسسات العمومية بنسبة التدابير التي اعتمدتها، الحكومة في أطار برنامج التصحيح الهيكلي مما أدى الى تراجع كبير في معدلات الاستثمار حيص بلغ – 5.7% سنة 1990 و–15% سنة 1991[90]حيث أدت أزمة الديون الجزائرية إلى إلغاء العديد من المشاريع الاستثمارية[91].

ثالثا– آثار المديونية الخارجية على التجارة الخارجية : إن قطاع التجارة يتأثر للصدمات إذ أن ما يصيب صادرات البلد المدين من تقلبات تأثر بدورها عليه نظرا لما يمثله قطاع التجارة الخارجية من علاقات سلعية ونقدية وقد اقترن نمو الديون بزيادة التعامل مع الاقتصاديات الرأسمالية كون معظم الديون مصدرها من هذه الدول، وفي الوقت الذي نمت حصة واردات الجزائر حيث عرفت صادراتها انخفاضا زاد من العجز التجاري [92]، ومن أهم التغيرات التي شهدها قطاع التجارة الخارجية في ظل هذه الأزمة:

---

[88]– روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص 122.

[89]– المرجع نفسه، ص 123.

[90]– مشير الوردي، مرجع سابق، ص 83.

[91] –ONS (Office National de Statistiques) n°40, Alger 1994.

[92]– يعرف الميزان التجاري على أنه إجمالي الصادرات السلعية ناقصا إجمالي الواردات السلعية حيث أنه يتم تقييم:

– إجمالي الصادرات السلعية على أساس القيمة

–إجمالي الواردات السلعية على أساس القيمة، أـنظر: جنوحات فضيلة /ز/ حريتي، مرجع سابق، ص 35.

- السماح للقطاع الخاص الدخول مجالات الاستيراد خاصة المواد والسلع الغذائية والموارد الوسطية.
- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار محليا.
- تغير سياسة سعر الصرف الأجنبي والتخلي عن نظام رقابة النقد الأجنبي وإحداث تخفيضات على قيمة العملة الوطنية.
- حق الأفراد من القطاع الخاص في تمثيل الشركات والوكالات الأجنبية والتوجه نحو تجارة متعددة الأطراف والتخلي التدريجي عن التجارة الثنائية[93].

رابعا- آثار المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات: رغم وجود عوامل مسؤولة عن حجم ميزان المدفوعات إلا أن مشكلة المديونية الخارجية قد أثارت بشكل كبير على هذه الظاهرة، وكان عامل مسؤولا على استمرارها، حيث أن ميزان المدفوعات بحاجة الى أموال أجنبية كي يواجه العجز الذي يرجع الى تدهور الدينار، ففي سنة 1989 كان رصيد ميزان المدفوعات أقل من 11.8 مليار دولار و لقد ارتفع هذا الرصيد الى ما يقارب 8.44 مليار دولار سنة 1991 نتيجة تعامل الجزائر مع صندوق النقد الدولي وحصولها على قروض جديدة لتغطية العجز.

نلاحظ أنه كُلّما ارتفع حجم المديونية فإنّ وضعية ميزان المدفوعات يتدهور، وترتفع حاجته إلى أموال أجنبية جديدة بالتالي زيادة العبء على المديونية الخارجية وأمام العراقيل التي تواجهها الجزائر فيما يخص تنويع صادراتها فقد اضطرت الى تقليل من وارداتها من السلع الوسيطة والإنتاجية مما أدى لتعطيل مشاريع التنمية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي[94].

خامسا- آثار المديونية الخارجية على الاحتياطات الدولية للجزائر: إنّ تَفاقم أعباء خدمة المديونية الخارجية قد دفع بالجزائر عدة مرات الى استخدام احتياطاتها من الذّهب والعُملة

---

[93]- عماري عمار، "الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول لسنة 2002، ص 97.

94-Banque d'Algérie, Rapport 2001 Evolution économique et monétaire en Algérie, Juillet 2002, pp 8-11.

الصّعبة مع تزايد مدّة المديونية الخارجية من أجل تسديد خدمات ديونها وتقديم تلك الاحتياطات بمثابة جهاز أمان تلجأ اليها الدولة لسدّ العجْز في ميزان مدفوعاتها[95].

فشهدت احتياطات الدولية للجزائر تناقص مستمّر حسب تقرير البنك الجزائري سنة 2001 من حوالي 7 مليار دولار سنة 1980 الى 3.185 مليار دولار سنة 1984[96]، ثم الى 2.703 مليار دولار مع بداية التسعينات وهو ما قلص من قدرة هذه الاحتياطات على تغطية واردات الجزائر من الأغذية والموارد الإستهلاكية التي كانت تتزايد نظرا لزيادة عدد السكان وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث أن سنة 1990 لم تغطي فيها إحتياطات الجزائر سوى حوالي 3 أشهر من الإستيراد مما يثبت الحالة المزرية التي كانت تعاني منها الجزائر في ذات المرحلة والتي يمكن وصفها بالخطيرة، غير أن هذه القدرة على تغطية الواردات بدأت تتزايد مع تزايد احتياطات الجزائر التي بلغت في سنة 1997 حوالي 8.04 مليار دولار من غير الذهب وهو ما يقابلها أكثر من 9 أشهر من الاستيراد فوصلت القدرة على تغطية الواردات الى أكثر من 18 شهرا مع وصول احتياطات الجزائر إلى أكثر من 17 مليار دولار مع بداية سنة 2001[97].

الفرع الثاني

الآثار الاجتماعية والسياسية للمديونية الخارجية

مثلما مسَّت المديونية الخارجية بآثارها الجانب الاقتصادي فقد كان لها تأثير كذلك على الجانب الاجتماعي وبشكل كبير كما كان نفس الحال مع الوضع السياسي الذي كان هو الآخر تحت تأثير المديونية فسنحاول في هذا الفرع التطرق إلى هذه الآثار:

أولا- الآثار الاجتماعية: مسَّت المديونية قطاع الاستثمار كما أشرنا إليه سابقا فتسبّبت في تراجعه الكبير، الأمر الذي انعكس على مستويات التشغيل والبطالة حيث أدى الدين الخارجي إلى إضعاف من الموارد المحلية المتاحة الموجهة للإنتاج والاستثمار حيث أصبحت المديونية تلتهم 75% من حصيلة الصادرات [98]، ترجع هذه النتائج إلى عدة

95- جنوحات فضيلة /ز/حريتي، مرجع سابق، ص 126.

[96]- مشير الوردي، مرجع سابق، ص 84.

[97]-Banque d'Algérie, op.cit, pp 8-10.

98- روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص 123.

عوامل منها كما ذكرناه سابقا تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي نتيجة تطبيق سياسات انكماشية ممّا كان يؤدى دوما إلى خفض الطلب المحلي المؤدي بدوره الى المزيد من حدّة الرُكود الاقتصادي الذي يؤدي إلى تراجع الطلب على العمل ، يضاف إلى ذلك تأثير عمليات خوصصة المؤسسات العامة وضرورة تقليص العمالة بها قبل انتقالها الى الملكية الخاصة[99].

من هنا نستنتج أثرين للمديونية الخارجية على الصعيد الاجتماعي وهما كالآتي:

1- **ارتفاع نسبة البطالة:** تحت ضغط المديونية الخارجية اتبعت الجزائر سياسة الانكماش فتراجع الاستثمار بـــ 5.7 % سنة 1990 و15 % سنة 1991 مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة في فترة الثمانينات من 16 % سنة 1986 إلى 29 % سنة 1997 نتيجة فقدان الاقتصاد الجزائري على قدرة خلق مناصب الشغل ضف إلى ذلك بروز ظاهرة التسريح الجماعي من الشركات المنهارة والمفلسة [100]، بحجة الضغط على الإنفاق العام وتقليص عجز الموازنات العامة.

إن البيانات المتعلقة بالتشغيل والبطالة تدل على تأزم الوضعية الإجتماعية في الجزائر إذ تراوحت ما بين 16% و 29% خلال التسعينات[101]، وهي الحقبة التي شهدت ارتفاع حجم الدين الخارجي حيث سجلت خلال السنوات ما بين 1994 الى 1997 حل 985 مؤسسة وتسريح 519.881 عامل، لاشك أن المعدلات المرتفعة للبطالة ترجع بالنسبة الأكبر الى أزمة الدين الخارجي ولكن ليس بالكامل وإنما تتفاعل معها جملة من العوامل الأخرى المتعلقة بعدم قدرة الاقتصاديات العربية على خلق فرص للعمل تتناسب مع حجم قوة العمل التي تطورت في الأعوام الأخيرة.

---

[99]– جنوحات فضيلة /ز/حريتي، مرجع سابق، ص 168.

[100] – Bellal SAMIR, Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie –une approche en termes de régulation, Thèse pour obtenir le grade de docteur en sciences économiques, Université Lumière de Lyon 2, Faculté de gestion et de sciences économiques, 2010-2011, pp 206-217.

[101]–Les cahiers de cread N° 46/47, du semestre 1998-1999,http://www.banquemondiale.org/fr/contry/algeria/whats-new pp 27-42.

2- **تفاقم الفقر:** إن المحصلة العامة لتفاعل أزمة الديون الخارجية والنتائج المترتبة عليها قد أثرت سلبا على مسؤوليات المعيشة وأدت إلى تفاقم الفقر في هذه الدول بعد تبني سياسة البنك الدولي [102]، حيث أشارت الإحصائيات إلى أنّ أكثر من رُبع سكان الجزائر تحت متوسط خط الفقر مع أن فائض ميزانية الدولة في تزايد مستمر وبلغ ذروته سنة 1995 ويمكن إعطاء صورة عن نتيجة حتمية للفقر في الجزائر[103].

فأزمة الديون الخارجية جاءت بوصفات تنطوي على العديد من الإجراءات المجحفة إذ كثيرا ما كانت الأطراف الدائنة والمانحة للقروض تفرض إتباع سياسات اقتصادية ترتكز على حزمة من الإجراءات التي تؤثر سلبا على المجتمع فمثلا تخفيض العملة المحلية وما ينجر على ذلك من تسارع لمعدلات التضخم الذي يعتبر العدو الأول للفقراء، وإلغاء الرسوم والضرائب أو تخفيضها على السلع المستوردة، وتخفيض الإنفاق العام ورفع الدعم عن السلع فكلها سياسات تؤدي الى زيادة تدخل الدول الدائنة وشركاتها المتعددة الجنسيات وتغلغلها في اقتصاديات الدول المدينة والتحكم فيها[104].

ثانيا- الآثار السياسية: إن الآثار السياسية هي الحلقة الأخطر في آثار المديونية الخارجية فقد وجدت الجزائر نفسها تحت حصار كبير فيما يخص القرارات السياسية وذات السيادة الوطنية، وتحت خطر الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات التي كثيرا ما كانت تغيير أنظمة الحكم في الكثير من الدول النامية، كما أن هذه الشركات لها اليد في القرارات التي تتخذها المنظمات الاقتصادية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اعتمادا على الدول الكبرى إذ ظهر حضور ص ن د في الجزائر من خلال الإصلاحات التي فرضتها

---

[102]-Rapport de la banque mondiale, 29 mars 1996, http://www.banquemondiale.org/fr/contry/algeria/whats-new.pp 7-12.

[103]- حيث سجلت الإحصائيات التالية عن انتشار الفقر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات:

-10% من أطفال الجزائر محرومون من الدراسة.

- 3.000 طفل يعملون في ثماني ولايات يبيعون السجائر والمخدرات في المدن و يرعون الأغنام في الأرياف.

- 30.000 طفل يموتون سنويا.

- 40% من سكان الأرياف يعيشون تحت خطر الموت فقرا وجوعا.

حيث أدرج نسبة أكثر من 14% من بين هؤلاء على أنهم يعيشون فقرا مدقعا، وأقرت الدراسات بوجود 64 بلدية فقيرة على المستوى الوطني أغلبها في الهضاب العليا، أنظر: شرماط سالم، مرجع سابق، ص 166،169.

[104]- مشير الوردي، مرجع سابق، ص 84،85.

هذه الأخيرة على الجزائر وتغير التوجه العام للدولة نحو الرأسمالية فمن الآثار التي خلفتها المديونية الخارجية المعارضة السياسية لتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي وهو ما انعكس في عدم الاستقرار في الجهاز التنفيذي وتعاقب العديد من الحكومات بسبب عدم وجود حلول لتسيير أزمة المديونية الخارجية، كذا تدهور الوضع الأمني [105]، والعجز عن إيجاد حلول واقعية لهذه الأزمة والذي كلف الجزائر خسائر مادية كبيرة تقدر بملايين الدولارات، ضف إلى ذلك عدم وجود ثقة بين الجزائر وشعبها نتيجة اتساع الهوة بينهما على أساس أن الشعب لم يكن طرف في القرارات.

المطلب الثاني

سياسات الجزائر في تسيير مديونيتها

إنتهى الأمر بالجزائر بعد تراكم الديون الخارجية إلى اللّجوء والتقرب من ص ن د[106]، غير أن الاتفاق معه كان عسيرا بسبب المناخ الإجتماعي والسياسي السائد في الجزائر آنذاك ورفضها القاطع لإعادة الجدولة بإعتبارها تمس بالسيادة الوطنية وبإعتبار أن الأزمة المالية هي أزمة ظرفية وليست هيكلية، ما قاد بالجزائر إلى ضرورة إيجاد حلول وتقنيات أو بالأحرى إستراتيجيات وسياسات إتبعتها من أجل التقليص وحتى القضاء على المديونية الخارجية دون اللّجوء إلى إعادة الجدولة[107].

ومن بين أهم هذه المحاولات المتبعة: سياسة القرض مقابل الذهب (الفرع الأول)، إختيار التسديد مهما كلف من الثمن (الفرع الثاني)، وبعد فشل سياسة إعادة التمويل لجأت إضطراريا للقروض المشروطة (الفرع الثالث).

---

[105]– كربالي بغداد، مرجع سابق، ص 7.

[106]– يعتبر صندوق النقد الدولي منظمة متعددة الجنسيات و وكالة لهيئة الأمم المتحدة يعمل على حسن سير النظام النقدي الدولي،أنظر:

GERARD MARIE Henry, op.cit, p 09.

[107]– بلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 273.

الفرع الأول

سياسة القرض مقابل الذهب

تتمثل سياسة القرض مقابل الذهب في بيع الذهب مقابل العملة الصعبة، وهي بمثابة عملية رهن أو بيع للذهب بأجل، عند انتهاء مدة الرهن ولم يسدد مالك الذهب ما عليه من مستحقات فان ملكية الذهب تتغير.

لجأت الحكومة الجزائرية إلى القيام بهذه العملية عند تراجع إحتياطات العملة الصعبة خاصة في التسعينات وبعد الأزمة البترولية الحادة، كانت الغاية منها الحصول على قروض تجارية قصيرة الأجل والتي تمتاز بارتفاع معدلات الفائدة كذلك ولتسديد خدمات ديونها في الأوقات المحددة، حيث بلغت القروض التجارية التي تحصلت عليها الجزائر عام 1990 حوالي 2.398 مليار دولار وقد لجأت إلى التعامل بإحتياطاتها من الذهب إلى بورصة نيويورك حيث قدر عرضها ما بين أوت 1990 ومارس 1991 ب 7600 سبيكة ذهبية وفي سنة 1991 عرضت 9362 سبيكة ذهبية ذلك للحصول على 365 مليون دولار، بالتالي فإنها عرضت اجمالا حوالي 17% من مخزونها من الذهب في هذه الفترة وعوضا أن تقلص من الديون فإنها بهذه العملية ساهمت في زيادة الفاتورة بالعملة الصعبة تقدر بنسبة تتراوح ما بين 5 الى 10% ما زاد من كلفة الإقتصاد الجزائري[108].

الفرع الثاني

اختيار مواصلة التسديد

إنّ الإعتماد على الإستثمار كمصدر في تمويل عجز ميزان المدفوعات ليس من مؤكد رغم الإمتيازات والتسهيلات التي جاء بها قانون الإستثمار (93-12)، فمثلا في قطاع المحروقات بإعتباره مصدر الجذب الوحيد للإستثمارات الأجنبية حيث سمح هذا القانون بدفع حق الدخول لحقول النفط المستغلة من طرف الشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار على أن تسترده من خلال الإنتاج أو الإعفاء من الضريبة بمقدار حق الدخول، غير أن هذه التجربة باءت بالفشل بسبب الوضع الأمني غير المستقر، بالتالي بقاء خيار

[108]– بلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص ص 275-277.

اللّجوء الى السوق الدولي لرؤوس الأموال لتمويل الرصيد السالب للعمليات الجارية وتسديد الديون أي مواصلة التسديد مهما كلف من ثمن[109].

أولا- طريقة السندات ذات القسيمة صفر: استعمال السندات ذات القسيمة صفر كانت أول محاولة قامت بها السلطات العمومية الجزائرية من أجل ضمان مواصلة التسديد والإقتراض، حيث أوكلت الحكومة إلى القرض الشعبي الجزائري كممثل لها في مهمة القيام بمفاوضات مع القرض الليوني (Le crédit Lyonnais) للحصول على قرض قيمته 2 مليار دولار على مستوى السوق المالي الدولي، يستعمل 50% منه لشراء سندات القسيمة صفر للخزينة الفرنسية وتستعمل من أجل ضمان المبلغ الاساس للمبلغ المقترض، أما 50% الأخرى فان الهدف منها هو تسديد استحقاقات الديون خلال الفترة المحددة.

كانت آمال الحكومة الجزائرية حول نجاح هذه التقنية كبيرا فهدفها يكمن في تخفيض نسبة خدمة الدين من 70% الى 30% مع نهاية التسعينات، لكن العملية لم تستكمل بسبب العراقيل التي دفعتها الى التخلي عن هذه الطريقة واللجوء إلى إعادة تمويل الديون[110].

ثانيا- إعادة تمويل الديون[111]: بما أن الجزائر غير مجبرة على إتباع البرامج الاقتصادية المفروضة من طرف ص ن د والبنك العالمي فإنها قد اكتفت بإرضاء الدائنين فاتخذت بعض الإجراءات النقدية والميزانية وتخفيض العملة المحلية لغرض تفادي اللجوء إلى إعادة الجدولة حينها[112]، فلجأت إلى إعادة تمويل الديون منها القرض الذي قاده القرض الليوني الذي له طابع سوقي والذي وقع عليه الاختيار كممثل للبنوك المشاركة في هذه

---

[109]- بوالودنين عبد الحميد، مرجع سابق، ص 186،187.

[110]- بو الودنين عبد الحميد، مرجع سابق، ص 202.

[111]- le Reprofilage هي كلمة مبتكرة من طرف الجزائريين وأخذ مقابلها إلى العربية "إعادة تشكيل هيكل الدين" تقوم العملية على إعادة تشكيل الديون ومواعيد استحقاقات التسديدات مما يؤدي إلى تخفيض خدمة الديون المسددة سنويا، يعبر تشكيل الديون عن التمثيل البياني لتطور خدمة الديون خلال فترة زمنية محددة و المتأثرة بمخزون هذه الديون وبمدتها فإذا كان حجم الديون كبير ومدتها قصيرة فإن خدمة الديون المسددة سنويا تكون مرتفعة، أما إذا كان حجم الديون كبير لكن مدتها طويلة فإن خدمة الديون المسددة سنويا تكون متوسطة أو ضعيفة، أنظر: المرجع نفسه، ص 205.

[112]- بلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 279.

العملية حيث تطلب الأمر مساهمة 240 بنك لإعادة تمويل جزء من الديون حوالي 1.5 مليار دولار، في الفترة ما بين 1 أكتوبر 1991 و31 مارس 1993[113].

كان الهدف المرجو منه تخفيف ضغط خدمات الديون وإطالة فترات السداد والعودة بقوة إلى السوق المالي الدولي كمقترض طبيعي لكن كل المفاوضات ومختلف الضغوطات الدبلوماسية والسياسية من السلطات الجزائرية لإقناع أكثر من 200 بنك بقبول العملية باءت بالفشل ذلك رغم الشروط المفروضة على الجزائر لتخوف وعدم تحمس البنوك الأجنبية لها وتفضيلها للعمليات القصيرة الأجل[114].

كما قامت الدولة الجزائرية كذلك باتفاق إعادة التمويل مع إيطاليا والتي لها طابع مؤسسي ذلك بتعبئة مبلغ 7.2 مليار دولار جزء منه لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات وجزء آخر لتمويل استيراد التجهيزات والسلع ذات الأصل الايطالي، قامت أيضا بإعادة تمويل قروض الإيجار والتي تقدر ب 20% من إجمالي الدين في سنة 1990، هذا النوع يرتبط بمقترضين جزائريين [115]، حيث تم تغطية 160 مليون دولار ومدة إعادة التمويل هي 5 سنوات غير أن المبلغ كان ضئيلا بالتالي غير معبر وليس له أي وزن، وعموما فان إعادة تمويل الديون لم يكن له أثر محسوس خاصة أن إمكانية التفاوض مع مجموعة البنوك الممثلة عن القرض الليوني أصبح غير ممكن إلاّ بعَقد مع ص ن د[116].

---

[113]– المرجع نفسه، ص 280.

[114]– المرجع نفسه، ص 281.

[115]– هم: شركة سوناطراك، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك الجزائر للتنمية الريفية، مع مجموعة من المؤسسات المالية اليابانية المختصة في هذا النوع من القروض الذي كان غرضه لقبول العملية هو قبول إعادة التمويل واستبعاد إعادة الجدولة التي لا يرغب فيها، أنظر بلوناس عبد الله، مرجع سابق.

[116]– بو الودنين عبد الحميد، مرجع سابق، ص 210،211.

خلاصة الفصل:

بقيت الدول النامية عاجزة عن بناء اقتصاد قوي ودائم رغم المحاولات الذاتية وبعد سنوات من الجهود الكثيفة للتخلص من مديونيتها الخارجية إلا أنّ النتائج بقيت سلبية لعلّ السبب يرجع الى الديون المتراكمة، ضعف القوة الإنتاجية، عجز وقصور رؤوس الأموال... ممّا أبرزَ ضرورة تنفيذ برامج مفروضة من طرف ص ن د [117]، وضرورة تدخل المؤسسات المالية الدولي للقيام بإصلاحات اقتصادية للواقع الذي تمر به وما تحتاجه أكثر من نمو اقتصادي وتحقيق زيادة في مستوى المعيشة[118].

إن الآثار التي خلفتها المديونية الخارجية كانت النتيجة الحتمية للسياسات التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال في المجال الاقتصادي والتي تعدت الصعيد الاقتصادي لتمس وتأثر سلبا على المجتمع الجزائري مما أدى بالجزائر إلى حالة إفلاس اقتصادها وتدهور سياستها وأما بالنسبة للنتائج المتحصل عليها مع نهاية 1993 بعد كل المحاولات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية فإنها لم تجدي أي نفع خاصة بعد الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول من 20،21 دولار الى 14.19 دولار في ديسمبر 1993، وقد كان احتمال انخفاضه إلى 8 دولارات لسنة 1994 ما يجعل خدمات الديون تصل الى 93%.

[117]– PATRICK Lenain, Le FMI, 4eme édition,Édition La Decouverte, Paris, 2004, p 57,58.

[118] –BADARA Dioubaté, La Banque mondiale et les pays en développement –De l'ajustement structurel à la bonne gouvernance– L'Harmattan, Paris, 2013, p 76.

الفصل الثاني
الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

إن الوضعية التي آلت اليها الجزائر بعد أزمات حادة كانت مزرية للغاية فقد كان ينبغي عليها ايجاد حلول واتخاذ اجراءات لمكافحة الفقر والتخلف الاقتصادي والمساهمة في تمويل اقتصاديات قادرة على النمو، بعد عناد طويل فإن الحكمة كانت مبادرة الجزائر في اللّجوء الى صندوق النقد الدولي الذي كان يفرض نفسه دون ارادتها، حيث يعتبر ص ن د أداة لتحقيق التّنمية الاقتصادية والمساعد الأول للدول النامية على تخفيض نسب الفقر أو حتى التخلص منه[119]، و وصل إلى درجة كبيرة من التطور والتعقيد في الاقتصاديات الحديثة في تسيير أزمات العالم خاصة بعد أزمة المكسيك 1994-1995 كذلك أزمة آسيا 1997-1998، كما يفرض الصندوق رقابته عن طريق متابعة استخدام موارده[120].

نتطرق في هذا الفصل إلى برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر (المبحث الأول)، وانعكاسات هذه البرامج على التنمية في الجزائر (المبحث الثاني).

[119] -KCODGOH Edgeweblime, Le FMI En Afrique, L'Harmattan, France, 2012, p 34.

[120] -GERARD Marie Henry, Le FMI, Groupe Studyrama, France, 2006, pp 91-94.

المبحث الأول

برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

عرفت الجزائر في السنوات ما بين 1990 إلى 2005 إستراتيجية قائمة على أساس الإنتقال إلى اقتصاد السوق نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري وعجزه عن توفير السيولة اللاّزمة لدفع أعباء الديون المستحقة آنذاك [121]، وقد ظهرت الحاجة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي عند وجود اختلالات ما بين الطلب الكلّي والعرض الكلّي الذي ينجم عنه تدهور في الميزان الخارجي [122]، سنطرق في هذا المبحث إلى محتوى برامج الإصلاح الاقتصادي التي قامت به الجزائر في إطار اتفاقيات مبرمة مع ص ن د (المطلب الأول) والسياسات المتّبعة لدعم هذه البرامج وكذلك تقييمها (المطلب الثاني).

المطلب الأول

محتوى برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

عقب الأزمة الحادة التي تعرضت لها الجزائر عام 1986 واجهت السلطات الجزائرية صعوبات في تسديد ديونها مما جعلها تتجه الى ص ن د، حيث أقبلت إراديا على تبني برامج مدعومة من قبل ص ن د ما نجم عنه (اتفاق الاستعداد الائتماني 1989 واتفاق الاستعداد الائتماني 1991) وقد كانت هذه الاتفاقات المسبقة مع ص ن د التي فرضها الدائنون ضرورية كشرط مسبق [123] لأي تفاوض بالفعل مع نادي باريس لإعادة جدولة ديونها، وبعد سنتين من الراحة اضطرت السلطات الجزائرية على الاتصال مجددا بـــ: ص ن د للتفاوض على مشروع التعديل الهيكلي والاقتصادي في إطار اتفاق موسع لمدة ثلاث سنوات نتج عنه (اتفاق الاستعداد الائتماني 1994 وبرنامج التعديل الهيكلي 1995-1998)، نتناول في هذا المطلب محتويات هذه البرامج الأربعة التي تخص

---

[121]- مشير الوردي، مرجع سابق، ص 74.

[122]- بن شهرة مدني، مرجع سابق، ص 5.

[123]- تمثل مشروطية صندوق النقد الدولي لدى الدائنون جوهر عملية إعادة الجدولة نظرا لأنها تحدد النجاح أو الفشل في سداد الديون المعادة جدولتها وللأثر الكبير للالتزام بالسياسات الإصلاحية في إطار ترتيبات صندوق النقد الدولي على حجم الدين المراد إعادة جدولته والذي يرغب الدائنون في تقديمه، أنظر: خضير حسن خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والافريقية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 119،120،121.

الإصلاح الاقتصادي[124] (الفرع الأول)، بعدها إعادة جدولة الديون الجزائرية في إطار نادي باريس (الفرع الثاني).

الفرع الأول

برامج الاستقرار الاقتصادي

مع تدهور التوازنات المالية الخارجية أجبرت الحكومة الجزائرية إلى التوجه إلى ص ن د لطلب مساعدة مالية وقبل ذلك نشير أولا إلى أن الجزائر لم تستعمل أبدا مصادر مالية من ص ن د إلى غاية 1989[125]، وتتمثل الاتفاقات المبرمة بين الجزائر وصندوق ن د في برامج التثبيت الاقتصادي (أولا، ثانيا، ثالثا) وبرنامج التعديل الهيكلي (رابعا).

أولا- إتفاق الإستعداد الإئتماني (ماي 1989): كان هذا الاتفاق بمثابة بداية الاتصالات بين الجزائر وصندوق ن د وقد تم بصفة سرية حيث أدت المفاوضات بين الطرفين إلى توقيع اتفاقية بتاريخ 31 ماي 1989 لمدة سنة كاملة من أجل الحصول على أقساط تقدر ب 155.7 مليون حقوق سحب خاصة[126]، وبما أنه الأول من نوعه كان دون شروط وفق ما تنص عليه تشريعات الصندوق[127].

لقد صادف هذا الاتفاق إدخال تغيرات جذرية في الميدان النقدي بصدور قانون النّقد والقرض[128]، حيث يتضمن هذا القانون تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد الغذائية، كما أنه تضمن إجراء تغييرات هيكلية في

---

[124]- تتمثل أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي في: برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التصحيح الهيكلي، أنظر: بن شهرة مدني، مرجع سابق، ص ص 17-22.

[125]- دحو سهيلة، صندوق النقد الدولي وسياسات الاصلاح الهيكلي -دراسة حالة الجزائر خلال فترة(1989-1999)، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص 206.

[126]- سعيدي نعمان، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص 252.

[127]- بو الودنين عبد الحميد، مرجع سابق، ص 215.

[128]- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق لـــ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر ج ج د ش عدد 16، الصادرة في 18 أبريل 1990، المعدل والمتمم بموجب أمر 01-01 مؤرخ في 04 ذي الحجة عام 1421 الموافق لـــ27 فيفري 2001 المعدل و المتمم بموجب أمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـــ 26 أوت 2003 المعدل والمتمم بموجب أمر رقم 10-04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق لـــ26 أوت 2010.

مجال السياسة النقدية الذي يهدف إلى التخلص من التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وفتح المجال للمؤسسات الأجنبية، كما أنه يهدف للحدّ من توسع القرض الداخلي والعمل على جلب الموارد الإدخارية وعدم اللجوء إلى إصدار النقد للتخفيف من معدل التضخم[129]، كما أنه يسمح للمستثمرين المقيمين في الجزائر بنقل رؤوس الأموال بحرية من وإلى الخارج لتمويل مختلف النشاطات[130].

إلا أنّ هذا الإتفاق لم يحقق النتائج المرجوة في استقرار الإقتصاد الجزائري بسبب المدة القصيرة (سنة واحدة)، حيث بلغ التضخم سنة 1990 مستوى 17.2% ذلك رغم التحسن الملحوظ في الناتج الداخلي الخام لسنة 1989 مقارنة بسنتي 1987 و1988 إلا أنه يبقى نموا ضعيفا جدا كما أن العجز الذي سجّله ميزان رؤوس الأموال بلغ 0.44 مليار دولار إلى غيرها من إختلالات واختناقات اقتصادية أخرى[131].

ثانيا- إتفاق الإستعداد الإئتماني (3 جوان 1991): جرت المفاوضات على هذا الاتفاق في سرية تامة وتم الإمضاء عليه في 3 جوان 1991[132]، حيث أنه يتعلق بتصحيح إقتصادي قصير المدى (10 أشهر) أي ينتهي في 31 مارس 1992، وبموجب هذه الإتفاقية فإنّ الصندوق يلتزم بتحرير قرض بقيمة حوالي 420 مليون دولار وفق شروط قاسية متعلقة بالإصلاحات الإقتصادية [133]، عملت الدولة على تحقيق هذه البنود فقامت بتحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية جويلية 1992 وخاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسطية والكمالية [134]، كما

---

[129]- بن شهرة مدني، مرجع سابق، ص 110.

[130]- برحومة عبد الحميد، "الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، عدد 6 لسنة 2006، ص 122.

[131]- سعيدي نعمان، مرجع سابق، ص 253.

[132]- بو الودنين عبد الحميد، مرجع سابق، ص 195.

[133]- يمكن تلخيصها فيما يلي: تحرير التجارة الخارجية، إعادة الاعتبار لقيمة النقد مع مراقبة القروض الموجهة للقطاع العام، إصلاح المنظومة المالية مع العامل على منح استقلالية البنك المركزي عن خزينة الدولة، متابعة تخفيض قيمة سعر الصرف مع إنشاء سوق حرة للدينار، تحرير أوسع للأسعار مع تقليل إعانات الدولة، إصلاح النظام الضريبي و الجمركي، أنظر: دحو سهيلة، مرجع سابق، ص 221.

[134]- بن شهرة مدني، مرجع سابق، ص 112.

قامت كذلك بإصدار تشريعات جديدة تحدد شروط التدخل في التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير، وإصدار مراسيم جديدة وتعديل أخرى للقيام بإصلاحات في النظام المالي والضريبي، وبالفعل حققت الدولة بعض النتائج منها انخفاض المديونية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 الى 27.67 مليار دولار سنة 1991 الى 26.7 مليار دولار سنة 1992م، وتسجيل فائض في الميزان التجاري، في رصيد الخزينة ورفع معدل الخصم[135].

لكن هذا الإتفاق المبرم كان له عدة نقائص لعدم وجود تجانس بين الالتزامات المترتبة و المدة القصيرة (10 أشهر) وابتداء من سنة 1992 بدأت تظهر اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث سجلت عجزا في الخزينة تجاوز 100 مليار دج وذلك تزامنا مع الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات [136]، حيث أنه منذ شهر مارس كانت الوضعية الاقتصادية تتطلب حقا إعادة الجدولة إذ أنّ نسبة الدّيون بلغت 73.9%، لكن الجزائر رفضت هذه الفكرة من أساسها تخوفا من شرطية ص ن د بتطبيق برنامج اقتصادي صارم يُفقد الجزائر حرية اتخاذ القرار الاقتصادي الذي يعد تدخلا في السّيادة الوطنية[137].

التمست الجزائر كذلك اتفاق آخر مع ص ن د في جوان 1992 متوسط المدى، فبعد زيارة Camdessus المدير السابق للصندوق، طلب إدخال إصلاحات جذرية في النظام الجبائي والذي يستدعي إصلاحا كليا للسياسة الاقتصادية وبذلك تحصلت الجزائر على إبرام إتفاق ائتماني ثالث في أبريل 1994[138].

ثالثا- إتفاق الإستعداد الإئتماني (أبريل 1994): إن رسالة النية التي تم توقيعها وإرسالها إلى ص ن د يوم 09 أبريل 1994 تتعلق باتفاقية الاستعداد الائتماني في إطار برنامج

---

[135]- المرجع نفسه، ص 113،114.

[136]- دحو سهيلة، مرجع سابق، ص 126،127.

[137]- بلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 289،290،288.

[138]- مستوب رمضان، دور صندوق النقد الدولي في تنمية الدول المتخلفة، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري -تيزي وزو، 2001/2000، ص 183.

التصحيح الهيكلي متوسط المدى (ثلاثة سنوات) [139]، حيث تحصلت الجزائر على تسهيل بموجبه وكانت استراتيجية هذا الاتفاق يسعى إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:

- النُّهوض بالتّنمية الاقتصادية ذلك برفع معدلات النّمو الاقتصادي بهدف امتصاص البطالة والتقليص من حجمها تدريجيا.
- تقريب معدل التضخم السائد في الجزائر من ذلك الموجود في البلدان الصناعية.
- خفض التكلفة الاجتماعية الناتجة عن المرحلة الانتقالية للتصحيح الهيكلي.
- إعادة التوازن في ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من إحتياطات النقد الأجنبي[140].

فتنفيد هذا الإتفاق الساعي إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية الخارجية والداخلية تكون عن طريق الإجراءات المعروفة والمتضمنة عادة في برنامج التثبيت المقترحة من ص ن د[141]، والتي تتضمن ما يلي:

- تخفيض جديد لقيمة العملة الوطنية إلى حدود 40.17%[142].
- تحرير التجارة الخارجية بإلغاء كل عوائق الواردات إلا ما يتعلق بقائمتين من السلع الأساسية التي مازالت تخضع لشروط معينة.
- تحرير الأسعار الداخلية لجميع المواد الغذائية حيث تضمن زيادة سعر المادة الأساسية المدعمة[143].

139- يوسفي كريمة، آثار العولمة على الدولة – حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة–الجزائر، 2011/2010، ص 182.

140- شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة والأثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود والمالية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 159،160.

141- بن بلقاسم سفيان، مرجع سابق، ص 138.

142- سماي علي، دور صندوق النقد الدولي في التعاون المالي والنقدي الدولي مع الإشارة الى علاقته بالجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص 159.

143- مثلا: الحليب ارتفع سعر العلبة إلى 36 دج بعدما كان 26 دج.

- إصلاح نظام الشبكة الاجتماعية ذلك بإلغاء المنحة المقررة لعديمي الدَّخل واستبدالها بنشطات ذات منفعة عامة وإلغاء التعويضات المقدمة عند تقليص عدد العمال لأسباب اقتصادية، كما تم إنشاء صندوق البطالة.
- تطهير الاقتصاد الوطني وتعميق الإصلاحات الهيكلية.
- دعم سعر الصرف الجديد للدينار للحدّ من التّضخم عن طريق تخصيص الموارد المالية لصالح الأعوان الاقتصادية وتقليص التوسع النقدي[144].

أما حجم المديونية فقد لوحظ شبه استقرار خلال الفترة ما بين 1990 إلى 1993 ويعود ذلك الى ارتفاع أسعار البترول بسبب حرب الخليج وكذا هذا الاتفاق الأول مع ص ن د (اتفاق الاستعداد الائتماني (1989–1991)، لكن سنة 1994 بدأت في الارتفاع إلى 29.48 مليار دولار[145].

رابعا: إتفاق القرض الموسع للفترة 1995–1998 (برنامج التعديل الهيكلي): بعد أن قدمت الجزائر رسالة النية (لبرنامج التعديل الهيكلي) الذي يستهدف إجراء تغيرات جذرية لهيكل الاقتصاد الوطني وقد ارتبط هذا الأسلوب بقانعات وتصورات إستوردتها السلطة الجزائرية على سبيل الجبر ولا الإختيار [146]، وهو برنامج متوسط المدى بدأت الجزائر تطبقه من 1 أبريل 1995 إلى غاية مارس 1998 حيث تحصلت في إطاره على قرض يقدر ب 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب الخاصة ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر يحرر هذا المبلغ وفق أقساط بمجرد الموافقة على رسالة النّية المتضمنة برنامج التصحيح الهيكلي، من أهداف هذا الإتفاق نذكر أهمها:

- تحقيق النمو الاستهلاكي الفردي خلال هذه الفترة والنمو الاقتصادي والتخفيف من حدة البطالة.
- ضبط السياسة المالية والتقليص من البطالة.

144– مستوب رمضان، مرجع سابق، ص 158.

145– كان حجم المديونية سنة 1990 يقدر بـــ 28.37 مليار دولار ثم انخفضت الى 25.72 سنة 1993، أنظر: مشير الوردي، مرجع سابق، ص 75.

146– عجة جلالي، المظاهر القانونية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة بن عكنون–الجزائر، 2005/2004، ص 180.

- التخفيف من آثار التصحيح الهيكلي.
- ترقية الادخار الوطني وتحرير التجارة الخارجية...[147].

إن تدابير برنامج التصحيح الهيكلي تهدف إلى تصحيح هيكل الحوافز النسبية وتقليص دور الدولة في الساحة الاقتصادية من خلال خوصصة معظم المؤسسات العمومية وتصفيتها وكذا تحرير التجارة الخارجية وتحسين العلاقات الدولية [148]، وعموما تسير هذه الإصلاحات للمرور إلى اقتصاد السوق تبعا لمحتوى البرنامج الثلاثي للإصلاح الهيكلي ما يُترجم محتوى جملة التّحولات العميقة التي يتعين على السلطات الجزائرية اتخاذها من أجل إعادة التوازنات على المستوى الداخلي والخارجي ومواصلة تطبيق إجراءات أكثر عُمقا بغية تحفيز الإنتعاش والنمو الاقتصادي[149].

الفرع الثاني

إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية في إطار نادي باريس

إنّ إعادة جدولة الدّيون تتمثل في إعادة ترتيب سداد الدين الأصلي، والذي يستلزم دخول الدولة المدينة في مفاوضات مع الدولة الدائنة للاتفاق معها على تأجيل السَّداد، هدفها إتاحة فرصة زمنية لمعالجة الخلل ولاتخاذ تدابير وسياسات في ميزان المدفوعات، تستغرق عملية إعادة الجدولة سنوات قبل التوصل إلى اتفاق وقد يصاحبها إملاء بعض الشروط[150]، تتضمن إعادة الجدولة نوعين من الديون: الأول هو الدين الرسمي والذي يمثل القروض التي تضمنها الحكومة والوكالات الرسمية وعادة ما يتم جدولة مثل هذه الديون عن طريق نادي باريس* (Paris club)[151]، والثاني هو دين البنوك التجارية التي

147- سعيدي نعمان، مرجع سابق، ص 260،261.

148- بوقشابية سمير، تأثيرات سياسة صندوق النقد الدولي على مسار التنمية في دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 130.

149- دحو سهيلة، مرجع سابق، ص 240.

150- مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية "بالتطبيق على بعض البلدان العربية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1998، ص 38.

151- يمثل نادي باريس المنبر الرئيسي الذي يتم من خلاله التفاوض على الدين المستحق للدائنين الرسميين وقد ظهر عام 1956 وهو مؤسسة غير رسمية ترمي إلى تخفيف الديون الخارجية للدول النامية بعد وضعها لبرامج اقتصادية

يعاد التفاوض فيه في إطار مجموعة من بنوك الائتمان المتخصصة التي يطلق عليها نادي لندن[152].

بحلول سنة 1993 لجأت الجزائر إلى نادي باريس من أجل إعادة جدولة ديونها الذي كان يفرض نفسه وبقوة و بعد قيامها ببرامج الإصلاح الاقتصادي الذي يدعمه ص ن د وتوضيح أن وضع ميزان مدفوعاتها [153] سيسمح لها بأداء التزامات دينها الخارجي، وقد انقسمت تجربة الجزائر في إعادة جدولة ديونها في إطار نادي باريس إلى مرحلتين: إعادة الجدولة الأولى (أولا)، وإعادة الجدولة الثانية (ثانيا).

أولا- إعادة الجدولة الأولى (نوفمبر 1994): بعد إبرام اتفاقية المساندة مع ص ن د في أبريل 1994 أعلن ممثل بنك الجزائر بصفة رسمية عرضه رسالة النّية لنادي باريس بشأن إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية حيث اعترفت الدولة على شدّة العَجز في سَداد ما عليها من ديون، فبعد تقديم الجزائر رسالة النيّة بدأت المفاوضات * مع نادي باريس في 15 سبتمبر 1994 لتنتهي في نوفمبر 1994 باتفاق الدائنين على إعادة جدولة جزء من الديون الرسمية المقدرة ب 15 ملايير دولار وتكون مستحقة خلال 16 سنة مع تحديد فترة السماح (أربعة سنوات).

إعادة جدولة هذه الديون لا يهدف إلى تغيير أو تمديد مدة القرض إنما يهدف إلى الحصول على قرض جديد لمواجهة العجز في التسديد[154].

مدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، للنادي ثلاث مبادئ لقبول إعادة الجدولة: العجز عن السداد، مشروطية ص ن د والمشاركة في الأعباء، أنظر: مجدي محمود شهاب، مرجع سابق.

* لنادي باريس عضوية ثابتة وليس له هيكل تنظيمي ولكنه عبارة عن مجموعة من الممارسات والإجراءات التي جرى التعارف عليها فيما يتعلق بالتفاوض حول إعادة جدولة الديون الرسمية، والتي تم اتباعها منذ أول اجتماع عقد لهذا الغرض خاص بالأرجنتين عام 1956، أنظر: خيضر حسن خيضر، مرجع سابق، ص 115،116.

[152]- يعتبر نادي لندن مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي يتم بموجبها المفاوضات الجماعية بين المصارف التجارية والحكومات المدينة، ونظرا لكثرة عدد المصارف التجارية الدائنة فإن تلك المصارف يمثلها لجنة استشارية مشرفة تتفاوض مع الحكومة المدينة نيابة عن المصارف الدائنة، تمت أول عملية في 1975، أنظر: المرجع نفسه، ص 127.

[153]- لموشي طلال، المديونية الخارجية وانعكاساتها على السياسات الاقتصادية للدول النامية "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 92.

* تتضمن المفاوضات الاتفاق على شروط إعادة الجدولة بنادي باريس والتي تتمثل في:

فالديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس متمثلة في الديون العمومية متوسطة وطويلة الأجل والمنصوص من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات والمؤسسات الدولية وتتعلق بـــالديون غير المدفوعة والفوائد المستحقة تدفع قبل 31 مارس 1994، أما الديون الطويلة المدة التي تم جدولتها تتميز بما يلي:

- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.
- مدة العفو تقدر بـــ4 سنوات على الأكثر.
- التسديد يبدأ مع فترة الإعفاء المقدرة بـــ 4 سنوات أي ابتداء من 31 ماي 1998[155].

في إطار مبادئ نادي باريس أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية مع الدائنين أين يتم تجاوز المدة المحددة من طرف نادي باريس فأبرمت اتفاق مع فرنسا في 27 سبتمبر 1994 واتفاق ثاني مع إيطاليا سنة 1995، في حين صرح رئيس الحكومة الجزائرية آنذاك أنه تم استخدام هذه القروض على النحو الآتي:

- 02 مليار دولار: لاستيراد مواد غذائية.
- 0.6 مليار دولار: لدعم احتياطيات بنك الجزائر.
- 02.7 مليار دولار: لاستيراد مواد استهلاكية[156].

ثانيا: إعادة الجدولة الثانية (جوان 1995): بعد موافقة ص ن د على برنامج القرض الموسّع أبرمت الجزائر في 1 جوان 1995 اتفاق ثاني لإعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس نظرا للعجز المالي المستمر رغم المساعدات الأخرى، فوافق الدائنون في هذه الفترة على إعادة جدولة الديون الرسمية (7.5 مليار دولار) في حدود مدة لا تتجاوز

- حجم الدين المعاد جدولته حيث تتم إعادة جدولة الأصل والفائدة المستحقة على المدين في فترة زمنية محددة.
- الائتمانيات المؤهلة لإعادة الجدولة هي المتوسطة الأجل والمقدمة بواسطة الوكالات الرسمية والمضمونة
- فترة التجميد حيث تجمد مدفوعات خدمة الدين وتعاد جدولتها والفترة المفضلة لدى النادي هي عام.
- شروط السداد وتتضمن فترة السداد والسماح وكذا فائدة التأخير.
- تحديد الدائن الصغير بالذي لا تتجاوز دائنيته ما بين 250 و 500 وحدة سحب خاصة.
- تنفيذ اتفاق نادي باريس حيث تعتبر الاتفاقات الثنائية الأساس القانوني لتنفيذ اتفاقيات إعادة الجدولة، أنظر: خيضر حسن خيضر، مرجع سابق، ص 124،125،126.

[154]– مستوب رمضان، مرجع سابق، ص 191.

155– بلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 306.

[156]– مستوب رمضان، مرجع سابق، ص 191،192.

13 سنة مع فترة سماح محددة بأربعة سنوات، فمست إعادة أقساط الدين والفوائد المستحقة خلال الفترة الممتدة من جوان 1995 إلى ماي 1996[157].

- ❖ إذا أضفنا لمبلغ إعادة الجدولة ما تحصلت علية الجزائر من مساعدات في إطار نادي لندن (مقدرة ب 750 مليون دولار سنة 1994، 1.05 مليار دولار سنة 1995، 900 مليون دولار سنة 1996 و500 مليون دولار سنة 1997) فإن الجزائر تتوفر لديها الإمكانيات لتخفيف الأعباء المالية حيث صرح رئيس الجمهورية آنذاك خلال ملتقى " أوربا- البحر الأبيض المتوسط " أن خلال الفترة الممتدة بين 1990 و 2000 تمكنت الجزائر من تسديد 2 مليار دولار من ديونها[158].

المطلب الثاني

سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر وتقييمها

إن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر لم تثمر بنتائج مرجوة ولعل من أهم العراقيل عدم توفر الظروف الملائمة المصاحبة لإنجاز برامج الاستقرار الاقتصادي منها نقص الشفافية والمصداقية في الادارات الوطنية وتميز الاقتصاد الجزائري بالبيروقراطية والفساد والرشوة[159]، بالتالي كان لابد من إدراج سياسات متناسقة لهذه البرامج الاقتصادية (الفرع الأول)، كما سنتطرق إلى تقييم هذه البرامج خاصة في الفترة ما بين 1992- 1998 (الفرع الثاني).

الفرع الأول

سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة سطرت الحكومة الجزائرية مجموعة من السياسات الاقتصادية والهيكلية الضرورية التي تفرضها الظروف الداخلية للبلاد [160]،

---

[157]- بلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 307.

[158]- مستوب رمضان، مرجع سابق، ص 192،193.

[159]- يوسفي كريمة، مرجع سابق، ص 263.

[160]- عساس إيمان، إصلاحات صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2012/2011، ص 134.

خاصة وأنها تحضّر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة [161] الشيء الذي يتطلب توفير كافة الظروف والوسائل المساعدة على الاندماج.

أولا: سياسات الميزانية: يعتبر تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة من أهم الأهداف التي تبناها ص ن د سَعيا منه إلى تحقيق وضع قابل لنمو ميزان المدفوعات[162]، وبما أن موارد الدولة محدودة وترتبط بصفة أساسية بالمداخيل الناتجة عن تصدير المحروقات التي تتميز بعدم استقرار أسعارها المحددة من خارج الجزائر، كان لابدّ على الحكومة أن تتبع سياسة ميزانية محكمة وصارمة تعمل على إنشاء فوائض مالية يستوجب تسجيلها ابتداء من السنة المالية 1996-1997 عن طريق[163]:

- توفير هامش من الميزانية لتفادي الآثار السلبية الناجمة عن الانخفاضات الدورية في أسعار البترول.
- تحسين مداخيل الدولة وتقليص نفقاتها.

كما يمكن تحسين موارد الميزانية عن طريق ترقية نظام ضريبي مرن وفعّال بغرض توسيع الوعاء الضريبي، ومن أساليب ترشيد الإنفاق الحكومي إلغاء طريقة الدّعم التي تستفيد منها جميع شرائح المجتمع وإتباع أسلوب جديد يسمح فقط بحماية الفئات الأكثر حرمانا[164].

ثانيا: السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف: كما هو معلوم في اقتصاد السوق أنه من الوظائف الأساسية للنظام المالي تعبئة الادخار وتوجيه نحو الاستثمارات الأكثر فعالية [165]،

---

[161]- تم انشاء المنظمة العالمية للتجارة في مراكش ب 15 أبريل 1994، حيث تعتبر أهم وأشمل الاتفاقيات الدولية التي وقعت في القرن العشرين كونها حلت محل الجات، أنظر: صلاح زين الدين، المدخل الى الملكية الفكرية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 128.

[162]- بن شهرة مدني، مرجع سابق، ص 23.

[163]- بوقشابية سمير، مرجع سابق، ص 130،131.

[164]- عساس إيمان، مرجع سابق، ص 135.

[165]- كبير سمية، السياسة التجارية الخارجية في ظل الاصلاحات الاقتصادية – مع الإشارة إلى حالة الجزائر-أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 176.

بالتالي فإن الهدف الأساسي من إتباع سياسة نقدية صارمة هو مواصلة الضغط على التضخم وتحفيز الأعوان الاقتصادية على رفع مدخراتهم من خلال[166]:

- تطوير السوق النقدي بإدخال عمليات السوق المفتوحة.
- إنشاء سوق رؤوس أموال وتعزيز إعادة هيكلة البنوك والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.
- تطبيق أسعار فائدة موجبة ماعدا تلك الخاصة بمجال السكن.
- وضع نظام تأمين الودائع بهدف حماية بنوك الودائع في معاملاتها، بالإضافة إلى إلغاء التمويل النقدي للدولة.

أما فيما يخص سعر الصرف فقد أولى اتفاق القرض الموسع عناية فائقة تهدف إلى سياسة صرف مرنة لتدعم تنافسية الاقتصاد الوطني في مجال الواردات والصادرات من أجل ذلك سطرت الحكومة سوق بينية للعملات الصعبة وإنشاء مكاتب صرف بداية من جانفي 1996، أما بالنسبة لقابلية تحويل الدينار فإنه تقرر استكمال قابلية تحويله بين سنتي 1997 و 1998 وهي الفترة التي يفترض فيها انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتفاوض على شأن الشراكة الأورو متوسطية[167]".

ثالثا- الإصلاحات الهيكلية: دعمت الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي بإصلاحات هيكلية تتمثل محاورها الأساسية فيما يلي[168]:

- **تحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف:** تم تحرير استيراد معظم المواد عدا المدعوم منها والذي ألغي تدريجيا كما تم العمل على تخفيض الحد الأقصى للتعريفات الجمركية وكذا عددها.
- **تحرير الأسعار الداخلية:** تم إلغاء الدعم الكلي للمواد الطاقوية وأسعار المواد الضرورية[169].

---

[166]- نعمان سعيدي، مرجع سابق، ص 262.

[167]- نعمان سعيدي، مرجع سابق، ص 263.

[168]- عساس إيمان، مرجع سابق، ص 136.

[169]- وهي: الحليب، السميد ، الفرينة، السكر، زيت المائدة والحبوب.

- **إصلاح النظام الضريبي وتسيير النفقات العمومية :** للحد من العجز الميزاني الذي سببه التهرب الضريبي والنفقات الحكومية غير المبررة اعتمدت الحكومة نظام ضريبي شفاف ومرن خاصة على المنتجات البترولية، وإلغاء إعفاءات منها الجمركية ومنها الرسم على القيمة المضافة، فالشغل الشاغل للحكومة هو التحكم في نفقات الدولة وضمان فعاليتها.
- **إصلاح النظام البنكي والمالي:** تم اتخاذ مجموعة من التدابير في مجال الإصلاح البنكي، من بين هذه الإصلاحات إجراء دراسات مع خبراء البنك الدولي وإعادة رسملة البنوك وإعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في بداية سنة 1996 وإدماجه ضمن النظام البنكي، كذلك العمل على تطوير سوق مالية فعالة قادرة على تعبئة الادخار طويل الأجل وتوجيهه إلى استثمارات أكثر مردودية.
- **إصلاح المؤسسات العمومية وخوصصتها:** يخص البرنامج دعم استقلالية المؤسسات العمومية والعمل على التطهير المالي[170].
- **إصلاح نظام الحماية الاجتماعية :** من خلال إجراء تقرير عن مدى تنفيذ برنامج الخدمة العمومية، تحديث صندوق تشغيل الشباب بالتنسيق مع ص ن د والبنك العالمي و وضع نظام تأمين على البطالة والتغطية الاجتماعية[171].

الفرع الثاني

تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

بعد مرور مدة من تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ظهرت انتقادات موجهة إلى ص ن د لعدم تحقيقه الأهداف المسطرة في إلغاء اختلال ميزان المدفوعات واستقرار

---

[170]– أمر رقم 95–22 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1416ه الموافق ل 26 أوت 1995م والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية المعدل والمتمم بموجب أمر رقم 01–04 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422ه الموافق ل20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 08–01 المؤرخ في 21 صفر 1429ه الموافق ل28 فيفري 2008، ج ر ج ج د ش عدد 11 الصادر في 24 صفر 1429ه الموافق ل2 مارس 2008.

[171]– عساس إيمان، مرجع سابق، ص 138.

الأسعار كونه يعالج مشكلة الديون الخارجية بنظرة غير واقعية [172]، بالتالي إن النّتائج التي حققتها هذه البرامج قد أثرت على الجانب الاقتصادي (أولا)، و الجانب الاجتماعي (ثانيا)، و الجانب السياسي (ثالثا).

أولا- آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الجانب الاقتصادي: حيث أثرت على الجوانب الاقتصادية التالية:

1. **القطاع الداخلي الخام الحقيقي:** عرف الناتج الداخلي الخام الحقيقي نموا إيجابيا سنة 1995 اذ بلغ 3.8% ويواصل نموه بشكل أدنى، وقد كان هذا النمو هشا لارتكازه على المحروقات والفلاحة المتجهان نحو الخارج وتسجيل تأخر في القطاع الصناعي، إلى غاية سنة 1998 حيث كانت السنة الوحيدة التي سجلت فيها جميع القطاعات معدل نمو ايجابي [173].
2. **ميزان المدفوعات [174]:** سجلت نتائج ميزان المدفوعات تذبذبا من سنة 1992 إلى 1994 ثم عرف عجزا بعد ذلك ما عدا سنة 1997، أما بالنسبة للاحتياطات فقد عرفت تحسنا ملحوظا غير مسبوق ذلك بسبب إعادة الجدولة وتحسن أسعار البترول مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري الذي رفع بدوره احتياطات الدولة حيث انتقلت من 2.64% مليار دولار سنة 1994 الى 7.58% مليار دولار سنة 1997 لتنخفض سنة 1998 لانخفاض سعر البترول، هذا ما يوضح بجلاء ارتباط الاقتصاد الوطني بأسعار المحروقات [175].

---

[172]- عساس إيمان، مرجع سابق.

[173]- المرجع نفسه، ص 139.

[174]- يتمثل ميزان المدفوعات في بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة، تعرف من خلاله مجمل الصفقات التي تمت بين بلد ما والعالم الخارجي ويشتمل على:

- المعاملات السلعية والخدمات وعوائد الدخل بين اقتصاد معين والعالم الخارجي
- تغيرات الملكية وكذا التغيرات في الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة والمستحقات على العالم الخارجي.
- التحويلات بدون مقابل والقيود المقابلة لغرض الموازنة المحاسبية، أنظر: جنوحات فضيلة /ز/ حريتي، مرجع سابق، ص34.

[175]- عساس إيمان، مرجع سابق، ص 140،141

3. **الميزانية:** تعتبر الحكومة المسؤول المباشر عن تحديد ميزانيتها حيث سجلت في الفترة ما بين 1992–1998 ارتفاع وتطور سريع لإيرادات الدولة إلاّ سنة 1997 أين تم تسجيل انخفاض قدره 3.38% مقارنة بالسنة التي قبلها، رصيد الميزانية كذلك قد سجل فائضا ابتداء من سنة 1995 ما يعني توفق الحكومة في تمويل نفقاتها بما لديها من إيرادات ما يشير إلى حساسية خزينة الدولة المفرط للتغيرات الحاصلة في الجباية النفطية[176].
4. **الوضعية النقدية:** عرف معدل نمو الكُتلة النَّقدية انخفاضا متتاليا من 25.9% سنة 1992 الى 09% سنة 1995، دون أن يتجاوز حدود 20% سنة 1998[177]، كذلك سرعة تداول النقود وتطوّر معدلات التَّضخم[178].
5. **المديونية:** في سنة 1994 بلغت الديون الخارجية 100%، فلم يعد خيار أمام الجزائر سوى أن تقبل بإعادة الجدولة، ومن آثار إعادة الجدولة وتخفيض العملة الوطنية زيادة نسبة المديونية الخارجية بنسبة 17% ما بين سنة 1992 الى 1997 وأما سنتي 1999 و 2000 فقد شهدت تحسنا ملحوظا في حجم المديونية[179].

ثانيا: آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الجانب الاجتماعي: إن برامج الإصلاح الاقتصادي أثمر عن نتائج وآثار انعكست على المجتمع منها:

1. **تقليص نفقات الدولة في مجال الخدمات العمومية:** شهدت الجزائر انخفاضا في نفقات الدولة بين السنوات 1992–1995 حيث قدر بأكثر من 30% الذي مَسّ بشكل كبير نفقات التجهيز والاستثمارات العمومية المسؤولة عن إنشاء مناصب التشغيل[180]، أمّا في نفقات الدولة المخصصة للتّربية والتعليم العالي فقد سجل ارتفاع بين سنتي 1992 الى 1998 على التوالي مع تسجيل تذبذب

[176]– نعمان سعيدي، مرجع سابق، ص 273.
[177]– عساس إيمان، مرجع سابق، ص 143.
[178]– المرجع نفسه، ص 144.
[179]– بوقشابية سمير، مرجع سابق، ص 138،139.
[180]– عساس إيمان، مرجع سابق، ص 146.

في قطاع التعليم العالي، وبالنسبة لنفقات الصحة فإنها تراجعت بين سنتي 1992 الى 1998 بلغ 8.7% ما أدى إلى تدهور ظروف حصول المواطنين على خدمات العلاج وزيادة أسعار الأدوية[181].

2. **تدهور القدرة الشرائية والاستهلاك العائلي:** تعرّضت القُدرة الشرائية إلى انخفاضات متتالية خاصة في 1994 حيث بلغت 11.82% لتتحسن في سنة 1995 مما أثر على استهلاك الأسر الذي عرف بدوره انخفاضا حادا سنة 1993 ب 6.01% ليتحسن تدريجيا[182].
3. **تدهور معدلات البطالة والشغل:** سجل معدل البطالة تطورا مستمرا حيث كان في سنة 1992 يقدر ب 23.8% إلى 33.9% في سنة 1998، حيث كان المتوافدون على سوق العمل 250 ألف وأصبح 300 ألف طالب عمل والسبب الأساسي لذلك هو ارتفاع معدلات النُّمو الديموغرافي [183]، وتأكد المعطيات أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 1994-1997 نتيجة تصفية وخوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية وأما بالنسبة للقطاع الزراعي فقد كان الأقل تضررا، والإحصائيات تبرز أن عدد البطالين في الجزائر لسنة 1997 تجاوز 2.3 مليون بطال ليصل إلى 2.4 مليون بطّال سنة 2000.

ثالثا- آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الجانب السياسي : إن خوصصة الشركات العامة أثرت على الاقتصاد الوطني الأمر الذي دفع إلى عدم تدخل الدولة وابتعادها عن تسيير الحياة الاقتصادية وهو ما يضعف دورها ويقلص من سيادتها كذلك الانتقال إلى اقتصاد السوق جعل من دور الدولة مختلفا من دولة مالكة الى دولة مراقبة هذا ما أثر على مسيرة التنمية والاستراتيجيات التي وضعتها الدولة سابقا ضمن أولويات معينة، وإجمالا فإن الوضع الناتج عن الإصلاح الاقتصادي ساعد الدولة على تخليها لقواعد

[181]- بوقشابية سمير، مرجع سابق، ص 138.

[182]- عساس إيمان، مرجع سابق، ص 148.

[183]- المرجع نفسه، ص 149.

صلبة وتحديد أهداف جديدة على حساب أجزاء معتبرة في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني خاصة المؤسسات العمومية التي تضررت من عملية الخوصصة الشاملة[184].

[184]– عساس إيمان، مرجع سابق، ص 150.

المبحث الثاني

انعكاسات برامج الاصلاح الاقتصادي على التنمية في الجزائر

تعتبر التنمية تلك التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجيا وذلك في البنية الفعّالة ويَنتج عنها تحقيق النُّمو الاقتصادي للمجتمع وهو مجموعة من التبادلات التي تحدث في المجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن[185]، وإن التنمية الاقتصادية* من وجهة نظر ص ن د تتجسد في ارتفاع مستويات المعيشة بصورة مستمرة[186]، ويختلف مفهوم التنمية عن مفهوم النّمو حيث يعتبر النمو[187] الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، أو هو الزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي[188].

نتطرق في هذا المبحث إلى تقييم الإستراتيجية الحالية للتنمية في الجزائر (المطلب الأول) ثم إلى الإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (المطلب الثاني).

المطلب الأول

تقييم الإستراتيجية الحالية للتنمية في الجزائر

مرَّت الجزائر بتجربة صعبة خاصة في مُنتصف التسعينات حصيلة لانعدام المسؤولية في إتخاذ القرارات، لكن في نهاية التسعينات والتحسن التدريجي لأسعار البترول دخلت الجزائر إلى القرن الجديد (الواحد والعشرين) بقيادة سياسية جديدة لتهيئة أرضية ملائمة تعزيزا لنمو اقتصادي وتنمية شاملة تمثلت سياستها في وضع برامج

---

[185]– بوقشابية سمير، مرجع سابق، ص 10.

* تتمثل أهداف التنمية الاقتصادية في: زيادة الدخل القومي، رفع مستوى المعيشة، تقليل التفاوت في الدخول والثروات، تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي، وأما عقبات التنمية تنقسم الى عقبات اقتصادية المتمثلة في ندرة رؤوس الأموال وانخفاض الكفاية الإنتاجية وتفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج داخل اقتصاديات الدول النامية، عقبات اجتماعية متمثلة في اعتراض بعض العادات والتقاليد التي لم تعد تتماشى مع المجتمع الحيث مثل كثرة الإنجاب، وأما السياسية فتتمثل في عدم وجود استقرار سياسي ما يؤثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية، كذلك العقبات التنظيمية والتكنلوجيا المتمثلة في نقص الكفاءات الإدارية والفنية المتخصصة من أجل دفع عجلة التنمية، أنظر: المرجع نفسه، ص 12،11.

[186]– المرجع نفسه، ص 43.

[187]– للنمو الاقتصادي نوعان: النمو الاقتصادي الموسع المتمثل في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، والنمو الاقتصادي المكثف المتمثل في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان، أنظر: المرجع نفسه، ص 13.

188– المرجع نفسه، ص 12.

لإنعاش الاقتصاد، برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 (الفرع الأول)، برنامج الانعاش التكميلي 2005-2009 (الفرع الثاني)، وبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014 (الفرع الثالث).

الفرع الأول

برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

في سنة 2001 أعدّت الحكومة الجزائرية برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بغلاف مالي قُدر ب 525 مليار دج [189]، موَّزعة على عدّة قطاعات [190]، أي ما يعادل 7.5 مليار دولار أمريكي، حيث كان يرمي إلى تحقيق أهداف لتنمية شاملة في جميع المجالات (أولا)، وسنقوم بعرض تقييم للبرنامج في الشطر الثاني من الفرع (ثانيا).

أولا: أهداف البرنامج: لقد سَطّرت الحكومة في هذا البرنامج أولويات يجب عليها إنجازها وهي كالتالي:

1. معالجة المشاكل الاجتماعية[191]، وضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. إنشاء مناصب شغل سيما في مجالي البناء والأشغال العمومية والسكن[192].
3. تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية من خلال[193]:

- رفع مستوى المناطق الداخلية في إطار تهيئة الإقليم [194] بإنجاز كبرى التحويلات في المياه، العمل على تنفيذ البرنامج المتعلق بالبيئة وتهيئة الأراضي لبناء مدن جديدة.
- إرساء أول خطوة [195] لإستراتيجية البحث والتنمية في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

189- برحومة عبد الحميد، مرجع سابق، ص 126.

[190]-تتمثل هذه القطاعات في: الصناعة، النقل، الأشغال العمومية والسكن، الخدمات، الفلاحة، السياسة، الصحة.

[191]- تتمثل المشاكل الإجتماعية في: العوز، الفقر، التهميش والإقصاء التي تعاني منها شرائح واسعة من المجتمع.

[192]- حبارك سمير، تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها مع دراسة حالة الجزائر " 1990-2000"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 236.

[193]- تومي عبد الرحمان، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر "الواقع والآفاق"، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 216،217.

[194]- في شقها الخاص بالهضاب العليا.

- مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية.
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم وتشجيع الفلاحة والعمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري وتزيد التجمعات السكانية الريفية والحضرية بشبكة توزيع الغاز.
- إنشاء شبكات تضامن لحماية الفئات الهشّة للمجتمع واستعادة التلاحم الاجتماعي.

كما أن السلطات العمومية سعت إلى إرساء المنظومة التشريعية من خلال تقديم حُزمة من التشريعات بداية من سنة 2001 والتي مسّت المنظومة التعريفية وتطوير الاستثمار إلى جانب تسيير مساهمات الدولة وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، ومجموعة من القوانين والأوامر التي تدخل في صميم الإصلاحات[196]...

ثانيا: تقييم البرنامج: تميزت السنوات من 2001 إلى 2004 بإنعاش مكثف للتّنمية الاقتصادية خاصة مع التحسن الملحوظ في أسعار النفط حيث أنه في سنة 2004 تم التخفيف من أعباء المديونية الخارجية للجزائر حيث انخفضت بحوالي 15% [197]، كما

---

[195]– الشروع في إنجاز حظيرة معلوماتية بسيدي عبد الله.

[196]– نجد مثلا:

– الأمر رقم 02/01 المؤرخ في 1 جمادى الثانية 1422ه الموافق ل20 أوت 2001 المتعلق بتعريفة جمركية جديدة، ج ر ج ج د ش عدد 47، الصادرة في 3 جمادى الثانية 1422 الموافق ل 22 أوت 2001.

– الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 1 جمادى الثانية 1422ه الموافق ل 20 أوت 2001م، المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل و المتمم بموجب الأمر رقم 06–08 مؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427ه الموافق ل15 جويلية 2006، ج ر ج ج د ش عدد 47 الصادرة في 2006.

– الأمر رقم 04/01 المؤرخ في 1 جمادى الثانية 1422ه الموافق ل 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، ج ر ج ج د ش عدد 62 الصادرة في 2001.

– قانون رقم 01–18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ج ر ج ج د ش عدد 77، الصادرة في 30 رمضان 1422ه الموافق ل15 ديسمبر 2001.

– الأمر رقم 03–11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر ج ج د ش عدد 52 المؤرخ في 27 أوت 2003 المعدل و المتمم بموجب الأمر رقم 09–01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج ر ج ج د ش عدد 50 المؤرخ في 10 سبتمبر 2010.

[197]– العايب ياسين، "تقييم سياسة تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، عدد 2 لسنة 2012، ص 73.

سجل الاقتصاد نموا مستمرا بلغت نسبته 5.2% وتم التحكم بشكل كبير في التضخم وانخفاض معدل البطالة إلى 17% [198] كما تم إنجاز العديد من المشاريع [199]، رغم الكارثة الطبيعية المتمثلة في الفيضان الذي حدث يوم 9 و 10 من شهر نوفمبر 2001 ما ترتب عنه خسائر مادية[200] وبشرية[201] فادحة ما دفع برئيس الجمهورية إلى تخصيص ربع من الموارد المعبئة لتلك السنة وتوجيهها للمنكوبين[202].

الفرع الثاني

برنامج الإنعاش التكميلي (2005-2009)

بعد الإنتخابات الرئاسية التي جرت يوم 8 أبريل 2004 وفوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة جاء برنامج الحكومة الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 22 ماي 2004 لتحقيق أهداف من أجل تطبيق برنامج الرئيس تحضيرا لبرنامج تكميلي لدعم النمو إمتدادا للبرنامج السابق، حيث قدر البرنامج ب 4200 مليار دج أي ما يعادل 56 مليار دولار[203].

أولا- أهداف البرنامج: عزمت الحكومة على مواصلة مجهود الإنعاش الاقتصادي وتكثيف النمو للاستعداد إلى الإنفتاح على الإقتصاد العالمي حيث تم:

- تحسين ظروف معيشة السكان بتخصيص مبلغ قدرت تكلفته ب 1908.5 مليار دج أي بنسبة 45% من إجمالي التمويل[204].

---

[198]- حساني عنتر، المديونية الخارجية والتنمية -دراسة حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، 2007/2006، ص 161،162.

[199]- منها بناء 800000 وحدة سكنية، ترميم حوالي 14000 كم من الطرقات، بناء 700 مدرسة و 300 ثانوية، تزويد 470000 منزل بشبكة الغاز و240000 منزل في الريف بشبكة الكهرباء.

[200]- أضرار بالغة لحوالي 23000 مسكن و 250 مؤسسة تربوية، غلق 107 طريق، تضرر 16 ميناء وملجأ للصيد البحري، شبكات الهاتف والتطهير والتموين بالمياه الصالحة للشرب، واختلال شبكة الغاز والكهرباء، إتلاف المزروعات وتدمير أجهزة فلاحية.

[201]- مست 14 ولاية من الوطن حيث سجلت 800 حالة وفاة و423 جريح و125 مفقود.

[202]- تومي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 217،218.

[203]- بوقشابية سمير، مرجع سابق، ص 153.

[204]- عساس إيمان، مرجع سابق، من ص 156 الى ص 159.

- تثمين المنشآت الأساسية العمومية وتخصيص تكلفة له قدرت ب 1703.7 مليار دج أي بنسبة 40.5% من إجمالي التمويل وتمحور على قطاع النّقل[205]، الأشغال العمومية وقطاع الماء.
- دعم التّنمية الاقتصادية قدرت تكلفته ب 337.2 مليار دج أي 08% من إجمالي التمويل الذي تمحور على الفلاحة والتنمية الريفية، الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصناعة والسياحة وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية[206].
- تطوير الخدمة العمومية وقدرت تكلفته ب 203.9 مليار دج أي بنسبة 4.8%، تتمحور على البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، العدالة، التجارة، قطاعات الدولة الأخرى و وزارة الداخلية والمالية[207].
- الاتصالات والتكنولوجيات الجديدة قُدرت تكلفتها ب 50 مليار دج أي بنسبة 1.18%، يعمل على تطوير التجارة الإلكترونية والخدمات الحكومية عبر الخط[208].

ثانيا- تقييـــم البرنامج: شهدت الجزائر وضعا اقتصاديا واجتماعيا مستقرا حيث لوحظ أثَر ملموس على حياة المواطنين فيما يتعلق بتزويدهم بالمياه والكهرباء والطاقة والسكن والنقل، كذلك انخفاض المديونية الخارجية إلى 0.46 مليار دولار أما حجم التضخم فبلغ 4.4%[209]، إلا أنه لم يحقق أهداف تنموية مرجوة كعدم استجابة المستثمرين الوطنيين والأجانب، وبطئ الاصلاحات ومشاكل التمويل والعقار... [210]، أما معدل البطالة فما زال مستمرا في الانخفاض في هذه الفترة حيث بعدما كانت 12.8% سنة 2006 بلغت

[205]- السكك الحديدية، ميطرو الجزائر، النقل الحضري.
[206]- تومي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 243.
[207]- بوقشابية سمير، مرجع سابق، ص 156.
[208]- المرجع نفسه، ص 155.
[209]- يوسفي كريمة مرجع سابق، ص 190.
[210]- حساني عنتر، مرجع سابق، ص 164.

11.3% سنة 2008، واستقرار وتيرة النُّمو الاقتصادي وتطور قطاع البناء والأشغال العمومية[211].

الفــرع الثالث

برنامج التّنمية الخماسية (2010-2014)

خصصت الجزائر خلال السنوات الخمس من 2010 الى 2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه والمقدر بحوالي 286 مليار دولار ما يعادل 21.214 مليار دج [212]، خاصة وأنها خصصت 40% من مجموع الغلاف إلى التّنمية البشرية الذي يعتبر الإنجاز العظيم الذي سوف يكون محددا لكل النجاحات والإنجازات المرجوة على المستويين المتوسط والبعيد[213].

أولا- أهداف البرنامج: يحتوي برنامج التّنمية الاقتصادية والاجتماعية على ستّة محاور أساسية[214]:

- **التّنمية البشرية:** إن الغلاف المالي الذي رُصد لمحور التّنمية البشرية لوحده قد بَلغ عَتبة 10122 مليار دج، ما يعادل 138.66 مليار دولار والذي يهدف بالخصوص إلى تطوير التربية الوطنية [215]، التعليم العالي [216]، التكوين والتعليم المهنيين[217]، القطاع الصحي[218]، قطاع الاسكان[219]، قطاع الطاقة[220]،

---

[211]- بوقشابية سمير، مرجع سابق، ص157.

[212]- عساس إيمان، مرجع سابق، ص 164.

[213]- محمد صالح، برنامج الخماسية الثالثة (2010-2014)، تعزيز الحركية الاقتصادية والاجتماعية، يومية إخبارية وطنية el-massa، ليوم 2010/05/25،Http://www.el-massa.com

[214]- تومي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص ص 309-320.

[215]- ينتظر انجاز أزيد من 3100 مدرسة ابتدائية، وأكثر من 1100 إكماليه، و840 ثانوية، بالإضافة إلى أزيد من 2000 مؤسسة مزودة بالنظام الداخلي، المطاعم ونظام النصف الداخلي، تومي عبد الرحمان، مرجع سابق.

[216]- ينتظر تحقيق 600.000 مقعد بيداغوجي و400.000 مكان للإيواء مع توفير 44 مطعم جامعي، المرجع نفسه.

[217]- ينتظر انجاز 220 معهد، و82 مركز للتكوين، و58 مؤسسة مزودة بالنظام الداخلي، المرجع نفسه.

[218]- ينتظر انجاز 173 مستشفى، 45 مركب متخصص، 377 عيادة متعددة الاختصاصات و 1000 قاعة للعلاج بالإضافة الى 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي، تومي عبد الرحمان، مرجع سابق.

[219]- ينتظر توفير 2 مليون مسكن، المرجع نفسه.

[220]- ينتظر ربط حوالي 2 مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وأكثر من 400.000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء، المرجع نفسه.

في مجال قطاع المياه[221]، التضامن الوطني[222]، قطاع الشباب والرياضة[223]، المجاهدين[224]، قطاع الشؤون الدينية [225] الذي على رأس أولوياته مسجد الجزائر الأعظم، قطاع الثقافة[226]، إضافة إلى ذلك تحديث وتحسين تجهيزات الإذاعة والتلفزيون وشبكة البث.

- **المنشآت الأساسية:** خصص لهذا القطاع 6448 مليار دج أي ما يفوق 88 مليار دولار أمريكي حيث ترجم هذا البرنامج إلى ثلاث مستويات ألا وهي الأشغال العمومية الذي خصص له 3132 مليار دج[227]، قطاع النّقل رُصد له أكثر من 2816 مليار دج[228]، تهيئة الإقليم والبيئة حيث استفاد بحوالي 500 مليار دج موجهة إلى إنشاء 4 مدن جديدة وتغطية التكاليف لمختلف عمليات المحافظة على البيئة بما في ذلك تسيير النفقات.
- **تحسين الخدمة العمومية :** بلغ عتبة 1666 مليار دج جاء ليضيف تحسينات أخرى وتدارك النقص المُسجّل على هذا المستوى حيث خصص لكل من

---

[221]– ينتظر انجاز 35 سد و 25 عملية تحويل للمياه و 34 محطة للتصفية وأكثر من 3000 عملية للتزويد بالماء الشروب والتطهير وحماية المدن من الفيضانات، المرجع نفسه.

[222]– ينتظر انجاز أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة الأشخاص المعوقين وحوالي 40 منشأة أساسية لفائدة الأشخاص الذين يمرون بحالات صعبة، المرجع نفسه.

[223]– ينتظر انجاز 80 ملعب لكرة القدم، 750 مركب جواري، 160 قاعة متعددة الخدمات، أكثر من 400 مسبح، أكثر من 3500 فضاء للعب بالإضافة إلى انجاز أكثر من 230 نزل ودار للشباب و 150 مركز للتسلية العلمية، المرجع نفسه.

[224]– ينتظر انجاز 9 مراكز للراحة وقاعات للعلاج وإعادة التأهيل و17 متحفا ومركبا تاريخيا، وإعادة تأهيل 34 موقعا تاريخيا وتهيئة أكثر من 40 مقبرة للشهداء، المرجع نفسه.

[225]– ينتظر انجاز أكثر من 80 مسجد ومراكز ثقافية إسلامية، 17 مدرسة قرآنية إضافة الى ترميم 17 مسجد تاريخي.

[226]– ينتظر انجاز 40 دار للثقافة ومركبات ثقافية و 340 مكتبة و 44 مسرحا و 12 معهد للموسيقى ومدارس للفنون الجميلة، المرجع نفسه.

[227]– إستكمال الطريق السيار شرق غرب (830 كلم)، انجاز عمليات ازدواجية لحوللي 700 كلم من الطرق الوطنية بالإضافة الى أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة، تحديث وترميم أكثر من 8000 كلم من الطرق، تحديث وتدعيم حوالي 45 ميناء منها 20 تتعلق بالصيد البحري، المرجع نفسه.

[228]– من أجل انجاز 17 خط للسكك الحديدية حيث تغطي 6000 كلم و انجاز الترامواي في 14 مدينة ...وغيرها، المرجع نفسه.

الجماعات المحلية، الأمن الوطني والحماية المدنية 895 مليار دج[229]، قطاع العدالة الذي رُصد له 379 مليار دج[230]، قطاع المالية خُصص له 295 مليار دج[231]، قطاع التجارة خصص له 39 مليار دج من أجل تحديث وتعزيز مصالح و وسائل المراقبة كما ينتظر إعادة تأهيل أكثر من 250 سوق للبيع بالجملة والتجزئة، كما أن إدارة العمل هي الأخرى ستشهد خلال البرنامج تعزيز وتحديث كل الوسائل التي من شأنها أن تساعد على المراقبة والضبط حيث رصد لها 56 مليار دج.

- **محور التّنمية الاقتصادية:** خُصص له غلاف مالي بمبلغ 1566 مليار دج ما يعادل 21.46 مليار دولار وله خمسة أهداف رئيسية وهي قطاع الفلاحة الذي اتجه التركيز فيه إلى المغروسات [232] ودعم البرنامج الهام للتّنمية الفلاحية من خلال التخفيض في أسعار المحاصيل وقد بلغ الغلاف المالي لهذا البرنامج 1000 مليار دولار، الصيد البحري رُصد له 16 مليار دج، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصص له 100 مليار دج من أجل تطبيق سياسة جديدة تتمثل في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند استحداثها ودعم برامج التأهيل [233]، إنعاش وتحديث مؤسسات عمومية اقتصادية التي بَلغ نصيبها 400 مليار دج الذي خصص للتطهير المالي وتخفيض فوائد القروض البنكية الموجهة لتحديثها أما الهدف الخامس من

---

[229]– ينتظر انجاز 4 مقرات للولاية و 103 مقر خاص بالدوائر بالإضافة إلى 6 مراكز لتكوين المستخدمين كما سيتم انجاز 450 مقر يتعلق بأمن الولايات والدوائر والأمن الحضري، وأكثر من 180 فرقة للشرطة القضائية، وفرق لشرطة الحدود، وكذا 330 وحدة للحماية المدنية، تومي عبد الرحمان، مرجع سابق.

[230]– ينتظر انجاز 110 بين مجالس قضائية ومحاكم ومدارس للتكوين وأكثر من 120 مؤسسة عقابية بالإضافة إلى تحديث وسائل عمل العدالة، المرجع نفسه.

[231]– ينتظر انجاز أكثر من 250 هيكل للضرائب، 70 هيكل تابع للخزينة، 50 هيكل يتعلق بالجمارك اضافة إلى مصالح جديدة لمسح الأراضي، المرجع نفسه.

[232]– الغطاء النباتي من خلال المغروسات الغابية، المغروسات الرعوية، غرس شجرة الزيتون، المرجع نفسه.

[233]– ينتظر أن تمس هذه العملية 20.000 مؤسسة في شكل مساعدات مباشرة أو قروض بنكية ميسرة، تومي عبد الرحمان، مرجع سابق.

محور التّنمية الاقتصادية متمثل في إنشاء وتحديث 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط.

- **مكافحة البطالة:** كشف برنامج رئيس الجمهورية إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل إلى غاية 2014 أي توفير 600.000 مَنصب شُغل سنويا أي تخفيض البطالة إلى 9% والتأكيد على دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في إطار التكوين والتأهيل كذلك دعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة وتراتيب موجهة للشغل المؤقت.
- **محور البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال:** خُصص لهذا المحور 250 مليار دج منه 100 مليار يتعلق بتطوير البحث العلمي ونفس المبلغ يُنفق على إقامة مشروع الحكم الإلكتروني بينما الباقي يُخصّص لاقتناء التجهيزات الضرورية الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي على مستوى المنظومة التّربوية والتكوين المهني.

ثانيا- تقييم البرنامج لحد الآن: إن التّقييم الخاص بالتّنمية البشرية لا يُعبّر عن حقيقة الأوضاع حيث أنه إلى غاية 2012 لم ينطلق بعد، ذلك راجع إلى غياب مخطّطات الأعمال والتخطيط الدقيق للمشاريع ونقص المتابعة [234]، حيث ناقش البرلمان الجزائري آخر ميزانية في العهدة الثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث تُعدّ هذه الميزانية الأخيرة في الخطة الخماسية والتي تَعتبر المعارَضة أنها لم تُحقّق كلّ ما كان يُرجى منها رَغم تخصيص 286 مليار دولار لها، حيث جاء في تصريح النّائب رمضان تعزيبت عن حزب العمال "يسارى" لوكالة –فرنس برس- أنّ المشكل يكمن في عدم وجود تقييم لما تم إنجازه في هذه الخطة الخماسية حتى تم اكتشاف أن بعض الوزراء كانوا يقدمون أرقاما غير صحيحة حول تطبيق البرنامج كما هو الحال بالنسبة للسكن، ورغم اعترافه بتحقيق إنجازات مهمة في مجال الطرق والمطارات والموانئ إلا أن القيادى في حزب العمال أكد أن البرنامج الخماسي الذي خصصت له الدولة 286 مليار دولار خطة جديدة لكنها لم تحقق كل ما كان منتظرًا منها حيث أكد الوزير الأول عبد المالك سلال أن ما تم إنجازه

[234]- عساس إيمان، مرجع سابق، ص 168.

منذ سنة 1999 تاريخ وصول بوتفليقة إلى الحكم يعد حصيلة إيجابية ويعكس "نهضة قوية" تعيشها الجزائر[235].

إن برامج الخماسية والتطّور الإيجابي لسوق النفط الدولية ساهمت في تعزيز أسس التنمية المستقبلية، في حين سجلت الجزائر في السنوات الـــ 14 المنصرمة ازدياد التحولات الاجتماعية من حيث دعم المنتوجات الأساسية بما فيها الماء والطاقة والتّربية والصحة فجاء البرنامجان التكميليان لدعم النّمو الموليان (2005-2009 و 2010-2014) لمواصلة تحقيق نفس الأهداف تقريبا مع بعض التّغيرات على مستوى الأولويات وفق الحاجيات المعّبرة عنها والتصحيحات اللاّزمة[236].

لم تقتصر الإنجازات على الجبهة الداخلية فحسب فعلى الصعيد الخارجي يكاد يتخلص البلد من مديونيته وأخذ يسجل منذ عدة سنوات فائضا تجاريا يوازي فائض ميزان المدفوعات في حين أنّ الديون عرفت زيادة طفيفة (أكثر من 14%) بينما زاد الناتج الداخلي الخام 32.4% في ظرف 14 سنة كما أن الدخل الفردي بلغ أربعة أضعافه في نفس الفترة مما سمح في نهاية 2013 بالحفاظ على نسبة التضخّم والبطالة في مستويات معقولة فأمكن من تقليصها مقارنة ببداية عشرية سنوات 2000[237]، رغم ذلك لم تتمكن الجزائر من إرساء بيئة تشريعية وتنظيمية تشجّع على المبادرة والاستثمار الخاص والتنويع الاقتصادي لعل السبب راجع إلى إعتماد الجزائر المفرط على السوق العالمية للنفط والغاز [238]، فتواجه معظم الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم حواجز الدخول إلى الأسوق ومحدودية الوصول إلى التمويل المقدّم من المصاريف، ونتيجة لذلك يتخوف المستثمرون المحليون والأجانب عن إطلاق مشاريع صناعية وخدماتية يمكن أن

235- بوتفليقة ينهى ولايته الثالثة بعجز 42 مليار دولار في الميزانية، اليوم السابع، 30 أكتوبر 2013. http://www.youm7.com

236- ن.أيمن، هذا ما حقّقته الجزائر في عهد بوتفليقة ، أخبار اليومية- يومية إخبارية جزائرية، 11 مارس 2014 http ://www.google.dz/www.akhbarelyoum.dz.

237- ن.أيمن، المرجع نفسه.

238- حيث أنه لا يزال قطاع الطاقة يشكل أكثر من ثلث الناتج المحلّي الإجمالي في الجزائر ويعد الاقتصاد الوطني أحد أقل الاقتصاديات تنوّعا.

تعزز الاقتصاد الجزائري وتحسّن قدرته التنفسية (حسب تقرير البنك الدولي [239] لـــ2013 حول ممارسة الأعمال فإن الجزائر تحتل المرتبة 152 من 185 دولة[240]، خلف معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)[241].

المطلب الثاني

الإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

إن الإعتماد المستمر على قطاع المحروقات يشكل تهديدا للتوازن الاقتصادي للدولة ذلك لعدم استقرار أسعار النفط، مما يستوجب على الدولة ضرورة تطوير القطاعات الأخرى لضمان التنمية الاقتصادية، سنتطرق في هذا المطلب إلى مكانة القطاعات الاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (الفرع الأول) و إلى ترقية القطاعات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة (الفرع الثاني).

الفرع الأول

مكانة القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الجزائري

إن مصادر الطاقة المختلفة تعتبر الشريان الرئيسي للاقتصاد العالمي الذي تقوم الحياة الاقتصادية الحديثة عليه، فقد كان لها دائما أهمية كبيرة سواء في التجارة الدولية أو في السياسات الاقتصادية الدولية، حيث يعتبر البترول المصدر الوحيد الذي يمكن استعماله في مجالات شتى، فهو يستعمل كمصدر طاقة في كل القطاعات الاقتصادية، ويستعمل أيضا في القطاع الصناعي كمادة أولية لصناعة منتجات كثيرة وقد قال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في هذا السياق: " أنه موقف لم يسبق له مثيل في التاريخ هو أن

---

[239]– تم إنشاء البنك الدولي في 1944 بموجب مؤتمر بروتن وودز مع صندوق النقد الدولي، يهدف إلى تمويل إعادة بناء أروبا ومساعدة الدول النامية وهي مؤسسة مالية تمنح قروض في الأسواق المالية، أنظر:

JEAN-PIERRE Cling et FRANCOIS Roubaud, La banque mondiale, Editions la Decouverte, Paris, 2008, pp 1-7.

[240]– Doing Business 2013: Des réglementations intelligentes pour les petites et moyennes entreprises, p3.

[241]– عاشي الحسن، اقتصاد الجزائر والفجوة بين الموارد والإنجازات، 12 نوفمبر، 2013، http://www.google.dz/carnegieendowment.org

يتوقف مصير الحضارة العالمية الحديثة كلها على مادة أولية واحدة و هي البترول" [242]، فيحتل هذا الأخير موقعا أساسيا في الاقتصاد الوطني بما يحقق إيرادات المالية للدولة والاحتياطات الرسمية من العملة الأجنبية[243].

إلا أن ما لوحظ خلال زيارة وفد ص ن د زين ولد زيدان أنّ الجزائر قد سجّلت سنة 2013 النتّائج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات نموا قويّا في وتيرته بلغت نسبته 6%، حيث أشار هذا الأخير إلى أنّ كل المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري كانت جيدة خلال السنة المنصرمة حيث تراجعت نسبة التّضخم بصفة معتبرة إلى ما يقارب 3% في حين تراجعت نسبة البطالة إلى حوالي 10%، من جهة أخرى ألّح إلى ضرورة العمل على خفض مستوى التبعية للمحروقات[244] حيث يمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي[245]:

- **يحتل قطاع المحروقات أهمية كبيرة في الناتج المحلي:** قدر الناتج الخام في الجزائر سنة 2011 بـــ 171.6 مليار دولار ونصيب حصة قطاع المحروقات منه 37%.
- **يحتل قطاع المحروقات أهمية ضمن الصادرات:** ما يلاحظ خلال السنوات ما بين 2001 إلى غاية 2010 أن قيمة الصادرات لا تزال مهمشة إلى درجة كبيرة لا تمثل إلا 03% من الصادرات الإجمالية ما يؤكد هيمنة القطاع الاقتصاد الجزائري.
- **يحتل قطاع المحروقات أهمية ضمن الإيرادات العامة:** وصول جباية البترول إلى مستوى 78% من مجموع الإيرادات يعكس ضعف الجباية العادية ضمن إيرادات الدولة وكان ذلك راجع إلى عدم كفاءة الإدارة الضريبية وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي من ثمّ التحصيل الضريبي وضعف أداء المؤسسات الاقتصادية مما يجعل مساهمتها في الإيرادات الضريبية ضعيفة تقدر الضرائب على المداخيل والأرباح كانت 559.7 مليار دج ما يمثل 12.8% من إجمالي الإيرادات و4.6%

---

[242]– سراري بلقاسم، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر–باتنة، 2008/2007، ص 48.

[243]– عساس إيمان، مرجع سابق، ص168.

[244]– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 17 مارس 2014 .http://www.andi.dz

[245]– عساس إيمان، المرجع السابق، ص ص 168– 171.

من الناتج المحلي الخام، بينما يشكل مجموع الرسم على القيمة المضافة ما بين 46% و54% من إجمالي الإيرادات خارج قطاع المحروقات أمّا الضرائب على المداخيل والأرباح تمثل 30% من قيمة الجباية خارج المحروقات هذا يدل على أن ضعف الاقتصاد أضعف مساهمة الضرائب على المداخيل والأرباح في الجباية الاقتصادية.

- **يحتل قطاع المحروقات أهمية ضمن الاحتياطات:** إن ارتفاع المتوالي في أسعار البترول يؤدي حتما إلى ارتفاع الاحتياطات من العملات الأجنبية فكل اختلال على مستوى السوق النفطية ينعكس حتما على مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية مما تجعل من السلطات غير قادرة على الاعتماد عليها لدعم قيمة الدينار أمام عملات الأخرى حيث بلغت الاحتياطات بالعملة الصعبة 173 مليار دولار سنة 2011.
- **يحتل قطاع المحروقات أهمية في قطاع التشغيل:** لم يحقق قطاع المحروقات مساهمة قوية في التشغيل في حين لم يضف إلا 3% من إجمالي القوة العاملة لاعتماد على تكنولوجية كثيفة الرأسمال، فازدياد أهمية قطاع المحروقات أدى إلى تراجع وزن القطاعات الأخرى وظهور مجموعة من الاختلالات في هيكل الاقتصاد منها تواضع نسبة الاستثمار الخام إلى الناتج الداخلي الخام، تواضع نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الخام، ارتفاع النفقات الجارية في الميزانية العامة على حساب النفقات الرأسمالية وعدم اختيار أسواق الاستيراد بشكل متناسب مع العملة التي يتم بها تسعير البترول (حيث يسعر بالدولار) أما الاستيراد يتم أساسا من الأوراق الأوروبية والتي تتعامل بالأورو حيث تحسنت قيمته في هذه الفترة أمام الدولار كلما كان الاقتصاد الوطني في حاجة إلى دولارات أكبر للمحافظة على نفس مستوى الواردات.

أقر وفد ص ن د على ضرورة تنويع وتطوير الصادرات والمداخيل مع التحكم في النفقات العمومية ومواصلة الإصلاحات المالية تشجيعا وتدعيما للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة[246]، حيث أشار التقرير الخاص بسنة 2013 لمكتب الأعمال الاقتصادية والتجارية التابع لكتابة الدولة الأمريكية أن الجزائر تمثل سوقا ناشئة ومستقرة تمنح فرص للمستثمرين الأجانب خصوصا بعد صدور قانون المالية لسنة 2009[247] الذي يمنح الأغلبية للشركاء الوطنيين فتوسع الاقتصاد الجزائري بات يثير اهتمام الشركات المتعددة الجنسيات حين أوضح التقرير أن الجزائر بثرواتها وبالبرنامج الخماسي حول الاستثمار 2010-2014 إضافة إلى حاجيتها الخاصة بالمنشآت القاعدية ومواد الاستهلاك الذي يزداد توسعا يثير اهتمام المؤسسات الأجنبية[248].

الفرع الثاني

ترقية القطاعات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة

عملت الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ بداية عملية التحرير التجاري في إطار إصلاحات ص ن د منها إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية على غرار الخوصصة وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[249]، كذلك وبهدف الاحتياط من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها قطاع المحروقات باعتبار أن أسعاره تتقلب من حين الى آخر يستدعي استخدام وتوجيه موارد العوائد الحالية للأنشطة المحلية التي تضمن تحقيق التكامل الاقتصادي الوطني والقيمة المضافة[250] وذلك من خلال:

أولا- ترقية القطاع السياحي: إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر يتيح لها أن تصبح قطبا سياحيا وتوفير أنواع عديدة من السياحة: ساحلية [251]، صحراوية، جبلية

---

[246]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق.

[247]- قانون رقم 08-21 المؤرّخ في 2 محرّم 1430 الموافق 30 ديسمبر سنة 2008، يتضمّن قانون المالية لسنة 2009، ج ر ج ج د ش عدد 74، الصادر في 31 ديسمبر 2008.

[248]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 26 فيفري 2013. http://www.andi.dz

[249]- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصاد، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2013/2012، ص 118.

[250]- عساس إيمان، مرجع سابق، ص 174.

[251]- نجد مثلا: القانون رقم 02-02 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1422 الموافق ل 5 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وترقيته، ج ر ج ج د ش عدد 10، الصادرة في 29 ذو القعدة 1422ه الموافق ل12 فيفري 2002.

وعلاجية، هذا ما يضمن خروجها من دائرة الاعتماد شبه الكامل على قطاع المحروقات، حيث تعمل تنمية القطاع السياحي وتطويره على خلق تنمية مستدامة [252]، من خلال ما تجلبه من عوائد مالية وتحسين مستوى المدفوعات وقدرته على خلق فرص العمل والتبادل الثقافي والحضاري، حيث أنّ عملية التطوير ترتكز على المخطط التوجيهي للتّهيئة السياحية لآفاق 2025 الذي يعتبر جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتسعى الحكومة من خلال هذا المخطط إلى استقبال 2.5 مليون سائح في 2015 بعوائد تقدر بين 1.5 و02 مليار دولار ما يعادل 03% من الناتج الداخلي للجزائر، وقد شرعت الجزائر في اتخاذ تدابير رامية إلى ترقية القدرات السياحية الوطنية[253]، فالسياحة اليوم في الجزائر أصبحت ضرورة حتمية.

ثانيا- ترقية القطاع الزراعي: لقد أهملت الجزائر القطاع الزراعي لدرجة استيرادها لمُعظم احتياجاتها الاقتصادية مما أدى الى تدهور الأراضي الزراعية حيث أنّ المساحة الصالحة للزراعة تقدر بنسبة 4% من المساحة الكلية للجزائر، التّصحُر الذي مس 7 مليون هكتار ، النزوح الريفي المقدر بـــ 5 مليون نسمة وأما نسبة الأراضي المسقية لا تتجاوز 3% منذ الاستقلال إلى غاية 2005، لكنه في سنة 2010 شهدت الجزائر ارتفاعا في الناتج الزراعي بحوالي 1015 مليار دج أي بارتفاع 143% مقارنة بـــ2002، تجدر الإشارة أن الحكومة شرعت في وضع التدابير الرامية الى ترقية القدرات الفلاحية الوطنية منها استحداث قروض بدون فوائد لفائدة المستثمرات الفلاحية، إيجاد أكثر من مليون

---

[252]- التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لحاجيات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى وإيجاد وسيلة لإحداث التكامل بين البيئة والاقتصاد، أنظر: زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة خنشلة، عدد 7 لسنة 2010، ص 195.

[253]- منها:- تكفل صندوق دعم الاستثمارات بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية و كل النفقات الأخرى الخاصة بالدعم وانجاز مشاريع استثمارية سياحية، وكما تخضع النشاطات السياحية للضريبة على الأرباح بنسبة 19% في حين تخضع النشاطات الأخرى بنسبة 25% من هذه الضريبة، أنظر: المرجع نفسه.

- كذلك الإعفاء من رسم التسجيل بالنسبة لعمليات رفع من رأسمال، وكذا تأسيس شركات في قطاع السياحة، قانون المالية التكميلي 2009...أنظر: عساس إيمان، مرجع سابق، ص 177.

وظيفة لري أكثر من 852 ألف هكتار من الأراضي، تطوير مليون هكتار من الأشجار المثمرة والكروم...[254].

ثالثا- ترقية القطاع الصناعي: يقتضي توظيف عائدات المحروقات على مستوى القطاع الصناعي مثل الصناعة البتروكيماوية وصناعة الأسمدة حيث أن هذه الصناعات لا تحظى بالاهتمام اللاّزم في استراتيجيات الثروة البترولية حيث أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي لا يتعدى بالمتوسط 5.5% لذا يجب الاتجاه نحو زيادة الاستثمار في الفروع الهامة للصناعة البترولية إلاّ أنّه قد سَجّلت الصناعة التحويلية تحسنا ملحوظا قدر ب5.814 مليار دولار سنة 2009 مقارنة بالنسبة لسنة 2000 المُقدرة ب 2.813 مليار دولار، أمّا الصناعة الاستخراجية فبعدما كانت تقدر ب 22.114 مليار دولار في سنة 2000 أصبحت 41.894 مليار دولار سنة 2009، نستنتج من ذلك أن ضعف قطاع الصناعات التحويلية لصالح الصناعات الاستخراجية يبين مدى ضعف القاعدة الإنتاجية وكذا ضعف تشابك العلاقات الانتاجية للاقتصاد الوطني[255].

رابعا- تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات : يشير الواقع الجزائري إلى تخلفها في المجالات الرقمية مما لا يخدم مسيرتها التنموية، فرغم الإمكانيات الاقتصادية الممتازة و المتوفرة إلا أنها قد تراجعت من المرتبة 88 سنة 2008 الى المرتبة 117 سنة 2011، وتعتبر من بين 10 دول[256] التي شهدت تراجعا في مؤشر الجاهزية الرَّقمية [257]، يلاحظ أن المجهودات المبذولة لازالت ضعيفة وتكاد أن تكون شبه منعدمة، فالتّجارة الإلكترونية معدومة فإنْ كان حسب الإحصائيات وجود 36 مؤسسة جزائرية على الويب فهي في الحقيقة مواقع إعلانية تعريفية غالبيتها في مجال الصيدلة لا غير.

---

[254]- عساس إيمان، مرجع سابق، ص ص 176-179.

[255]-المرجع نفسه، ص 179،180.

[256]- وهي: جزائر، الموريتانيا، بوليفيا، فنزويلا، الأرجنتين، تايلاندا، سلوفاكيا، سلفادور، جمايكا والمكسيك.

[257]- يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومة على تحسين وتطوير الإمكانات الواعدة لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات كما ويعتمد هذا المؤشر في احتسابه على ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر جاهزية الأفراد، مؤشر جاهزية مؤسسات الأعمال ومؤشر جاهزية الحكومة، أنظر: عساس إيمان، مرجع سابق، ص 182.

خلاصة الفصل:

نخلص في نهاية هذا الفصل إلى أن مشكلة المديونية الخارجية من أعقد وأخطر المشاكل التي مرت بها الجزائر حيث تسببت بالمساس بجميع المجالات والقطاعات والمتضرر الأكبر يبقى المجتمع الذي دفع ثمنها غاليا عن طريق شرطية ص ن د خاصة بتَخلي الدولة عن الدّعم الكلّي لأسعار بعض المواد الغذائية، رغم تأخر الدولة في استنتاج كيفيات تسيير مشاريعها التّنموية إلا أنها فطنت إلى ضرورة اتخاذها لإجراءات وسياسات وتدابير من أجل تغيير وتطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الوطني ولتحقيق استقرار التنمية الاقتصادية هذا من جهة ومن جهة أخرى إن الوضعية الإجمالية للديون الخارجية لم تتوقف عن التحسن منذ 1994 وهذا نتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية الخارجية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها [258]، وأنّ الجزائر حقّقت في ظرف 15 سنة نتائج معتبرة على الصاعدين الاجتماعي والاقتصادي بالرغم من الصّعوبات الموضوعية التي تخّص كل اقتصاد على درب التحول والأزمات الدورية التي تعصف بالاقتصاد العالمي والناجمة عن سنوات الإرهاب.

[258]– مشير الوردي، مرجع سابق، ص 75.

خـــاتمة

في نهاية المطاف نخلص إلى أنّ المديونية الخارجية وسياسة ص ن د قد خلّفت آثار على مسار التّنمية في الدول النامية عامة والجزائر خاصة، وقد كانت النتيجة الحتمية للسياسات التي تبنّتها الجزائر بعد الاستقلال،لكن بعد تفاقم مشكلة الديون الخارجية كان لابدّ من اتخاذها لإجراءات وسياسات من أجل إنقاذ الهيكل الاقتصادي قبل وقوعها في فخ الدول الرأسمالية، ذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية إضافة إلى إعادة جدولة ديونها ما أدى إلى تحقيق نتائج مرجوة.

تأثرت الدولة بالمؤسسات المالية الدولية التي على رأسها صن د فأصبحت علاقة هذه الأخيرة بالجزائر وثيقة حيث الجزائر بصفتها عضوا فيها أصبحت دائنة لهذه المؤسسة المتعددة الجنسيات سنة 2013 (بـــ 5 ملايير دولار)، بحيث كانت زيارة المديرة العامة لصندوق ن د كرستين لاغارد صاحَبت من النّاحية الاقتصادية مجموعة من الإيجابيات إذْ سجّلت الجزائر نموّا بنسبة 3.4% سنة 2013 مقابل 2.5% سنة 2012 إلاّ أنّه ليس كافيا لتقليص نسبة البطالة.

إضافة إلى البطالة فإنّ ارتفاع نسبة التّضخم والتَبعية المُتزايدة لقطاع المحروقات والنفقات العمومية تشكل أهم التّحديات التي يجب على الجزائر رفعها حسب ص ن د، كما دعت المديرة العامة للصندوق إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال من أجل تحقيق نمو مستديم خارج قطاع المحروقات، في حين أبرز خبراء الصندوق تراجع نسبة البطالة سنة 2014 بنسبة 9% خاصة لدى الشباب ما يؤكد الإتجاه العام الذي كشفته الدراسات السنوية التي أنجزها الديوان الوطني للإحصاء، كما سُجّل تحسن نسبي في مؤشّرات الناتج الداخلي وميزان الحسابات الجارية باستثناء مؤشّر التضخم هو الوحيد الذي لم تتغير التوقعات بخصوصه، وما تجدر الإشارة إليه هو نجاح الجزائر خلال هذه السنة في تحقيق الأهداف المسطّرة ضمن برنامج الأمم المتحدة للألفية [259] الذي يتوافق مع برنامج الخطة الخماسية للجزائر خاصة في مجال الحد من الفقر وسُوء التّغذية كذا وضع تصوّرات أجندة التنمية لما بعد 2015.

[259]– عقدت الأمم المتحدة قمة الألفية حيث التزمت 189 دولة عضو في الأمم المتحدة بالعمل نحو عالم يعطي أكبر أولوية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، تركز الأهداف الإنمائية للألفية على جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق تحسنات هامة وملموسة في حياة الناس بحلول عام 2015، أنظر: أهداف الألفية للأمم المتحدة، ص 71.

من ناحية أخرى تخلُّص الجزائر من وزر المديونية الخارجية حيث أكّد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" يوم 17 أبريل 2014[260] أنّ الإنجازات التي تحققت بالجزائر كانت نتيجة التخلّص من هذه الديون، حيث ساهمت الإصلاحات بأوجهها المتعددة في استيفاء الدولة لشروط تعزيز أسس الديمقراطية والعدالة باتخاذ عدّة تدابير لهذا الصدد كذلك تمتين علاقتها الدولية وتنويعها، فتراجعت الديون الإجمالية المستحقة إلى 912 مليون دولار حاليا إذ انخفضت بنسبة 44% و مازال العمل جاريا على تسديدها، من هنا نلاحظ ضرورة الدولة على اتخاذ إجراءات تشريعية لبناء اقتصاد دائم وتخرج نهائيا من أعباء ظاهرة المديونية فمن اقتراحات ص ن د في هذه النقطة:

- خفض الضغط الجبائي على الشركات وخفض أسعار المنتجات الزراعية والمساهمة في دعم أسعار خدمات النقل الجماعي والمواد الغذائية.
- تحسين مستويات التشغيل والمؤشرات الاقتصادية الكلّية.
- تسريع وتيرة النمو.
- خلق فرص العمل.
- تنويع الصادرات.
- التحكم في النفقات العمومية ومواصلة الإصلاحات المالية.
- تحسين الظروف المعيشة للمواطنين وخصوصا الكفّ من التبعية للمحروقات.

مع فرض قيود جبائية على المستثمرين الأجانب لتخفيف من حدّة تحويل رؤوس الأموال نحو الخارج في هذا الإطار اقترحت الجزائر فرض ضريبتين جديدتين في مشروع ميزانيتها للسنة المقبلة وضريبة خاصة بفوائض قيمة التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المحققة من قبل الأجانب بهدف مواجهة تنفيذ عمليات بيع شركة أجنبية مع شركة أجنبية أخرى دون استشارة أو علم الحكومة الجزائرية.

[260]– أخبار جلفة تنشر نص رسالة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الى الشعب الجزائري، 22 مارس 2014، **http//www.akhbardjelfa.com/ar/?p=6028.**

قائمـــــــة

المراجـــــــع

أولا- المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
2. بن شهرة مدني، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008.
3. بوعون يحياوي نصيرة، الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، متيجة للطباعة، الجزائر، 2011.
4. بول أ. ساموبلسون، علم الاقتصاد(المفاهيم الاقتصادية الأساسية)، الجزء الأول، نقله إلى العربية الدكتور مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993.
5. تومي عبد الرحمان، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "الواقع والآفاق"، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
6. خيضر حسن خيضر، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2002.
7. دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي (الأساسيات: تاريخ الاقتصاد السياسي- الاقتصاد السياسي والرأسمالية- الاقتصاد السياسي والاشتراكية)، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية – جامعة بيروت، بيروت، 2002.
8. زيدان زبيحة، جبهة التحرير الوطني -جذور الازمة- FLN، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.
9. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال)، اتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
10. سعيدي نعمان، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011.

11. صلاح زين الدين، المدخل إلى الملكية الفكرية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
12. مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية "بالتطبيق على بعض البلدان العربية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1998.
13. محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011.
14. هني أحمد، المديونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية (موفم)، الجزائر، 1992.

II. الرسائل و المذكرات:

أولا- الرسائل:

1. جلالي عجة، المظاهر القانونية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2005/2004.
2. جنوحات فضيلة /ز/حريتي، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التّنمية الاقتصادية في الدول العربية –حالة بعض الدول المدينة– أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 /2006.
3. حفيظ فطيمة، الإصلاحات الاقتصادية واشكالية النّمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس و المغرب)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر– باتنة، 2011/2010.
4. روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر– دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005.

5. شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة والأثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.
6. كبير سمية، الساسة التجارية الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية –مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.
7. يوسفي كريمة، أثار العولمة على الدولة – حالة الجزائر– أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة–الجزائر، 2011/2010.

ثانيا– المذكرات:

1. بلوناس عبد الله، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة مع دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية ونقود، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996/1995.
2. بن بلقاسم سفيان، تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النّامية (مع تركيز على حالة الجزائر 1987–1994)، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995/1994.
3. بو الودنين عبد الحميد، تسيير أزمة مديونية الدول النامية –حالة الجزائر– رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995/1994.
4. بوقشابية سمير، تأثيرات سياسة صندوق النقد الدولي على مسار التّنمية في دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011/2010.

5. حبارك سمير، تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها مع دراسة حالة الجزائر 1990-2000، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001.
6. حساني عنتر، المديونية الخارجية والتنمية -دراسة حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، 2007/2006.
7. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصاد، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2013/2012.
8. دحماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة -دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2012/2011.
9. دحو سهيلة، صندوق النقد الدولي وسياسات الإصلاح الهيكلي دراسة حالة الجزائر خلال فترة(1989-1999)، رسالة لنيل شهادة ماجستير، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000.
10. سراري بلقاسم، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد و في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2008/2007، ص 48.
11. سماي علي، دور صندوق النقد الدولي في التعاون المالي والنقدي الدولي مع الإشارة الى علاقته بالجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/200.

12. شرماط سالم، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2000/1999.
13. شنوف محمد، أثر برنامج صندوق النقد الدولي على مديونية الدول المتخلفة مع دراسة حالة الجزائر 1990-1995، رسالة لنيل شهادة ماجستير، فرع التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996/1995.
14. عساس إيمان، إصلاحات صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية _دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.
15. لملاوي محمد، طبيعة التخطيط الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير، فرع التخطيط، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995/1994.
16. لموشي طلال، المديونية الخارجية وانعكاساتها على السياسات الاقتصادية للدول النامية –دراسة حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة ماجستير، فرع العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004/2003.
17. مستوب رمضان، دور صندوق النقد الدولي في تنمية الدول المتخلفة، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق بوخالفة، جامعة مولود معمري –تيزي وزو، 2001/2000.
18. مشير الوردي، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية – دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر للفترة 1970-2003، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد كمّي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
19. وارس إبراهيم، صندوق النقد الدولي وبرامج إعادة الهيكلة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علوم سياسية، قسم العلوم السياسية

والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة– الجزائر، 2009.

III. المقالات و المداخلات:

أ -المقالات:

1. أخبار جلفة تنشر نص رسالة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إلى الشعب الجزائري، 22 مارس 2014، http//www.akhbardjelfa.com/ar/?p=6028.
2. برحومة عبد الحميد، "الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، عدد 6 لسنة 2006.
3. البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر، الصناعة قاطرة التّنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر، إنجازات (1962–2012)، www.djazair50.dz
4. بوتفليقة ينهى ولايته الثالثة بعجز 42 مليار دولار في الميزانية، اليوم السابع، 30 أكتوبر 2013. http://www.youm7.com
5. بوجعدار هاشمي، "أزمة المديونية الخارجية للجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، عدد 12، الجزائر، د س ن.
6. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة خنشلة، عدد 7 لسنة 2010.
7. زوزي محمد، "استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.
8. عاشي الحسن، اقتصاد الجزائر والفجوة بين الموارد والإنجازات، 12 نوفمبر، 2013، http://www.google.dz/carnegieendowment.org
9. العايب ياسين، "تقييم سياسة تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، عدد 2 لسنة 2012، ص 73.

10. عماري عمار، "الإصلاحات وأثارها على القطاع الصناعي"، مجلة علوم الاقتصاد، العدد الأول لسنة 2002.
11. قحايرية آمال، "أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 3، الجزائر، د س ن.
12. كربالي بغداد، نظرة عامة: التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد 8 لسنة 2005.
13. لقمان معزوز، بودري شريف، "المنافسة بين الدولار والأورو في ظلّ استقرار النظام النقدي الدولي"، مجلة الباحث، جامعة الشلف، الجزائر، عدد 9 لسنة 2011.
14. محمد صالح، برنامج الخماسية الثالثة (2010-2014)، تعزيز الحركية الاقتصادية والاجتماعية، يومية إخبارية وطنية el-massa، ليوم 2010/05/25، Http://www.el-massa.com
15. مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ، إرشادات عملية لمكافحة الفساد، صادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة في مارس 2008، ص 4. Http://www.CIPE.org/publications/papers/pdf/Anti-corruptionToolkit0308.pdf.
16. ن.أيمن، هذا ما حقّقته الجزائر في عهد بوتفليقة، أخبار اليومية- يومية إخبارية جزائرية، 11 مارس 2014 http ://www.google.dz/www.akhbarelyoum.dz.
17. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 17 مارس 2014 http:// www.google.dz/www.andi.dz.
18. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 26 فيفري 2013. http://www.andi.dz

ب - المداخلات:

1. مغاري عبد الوحمان، "انعكاسات الأزمة العالمية على الاقتصاد الجزائري"، الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية،

أيام 20-21 أكتوبر 2000، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف.

IV. النصوص القانونية:

1. القانون رقم 87-19 المؤرخ في ربيع الثاني 1408ه الموافق لـــ 08 ديسمبر 1987 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي التابعة للأملاك الوطنية والمحدد حقوق المنتجين و واجباتهم، ج ر ج ج د ش عدد 05، سنة 1987.
2. القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق لـــ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر ج ج د ش عدد 16، الصادرة في 18 أبريل 1990، المعدل والمتمم بموجب أمر 01-01 مؤرخ في 04 ذي الحجة عام 1421 الموافق لـــ27 فيفري 2001 المعدل والمتمم بموجب أمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـــ 26 أوت 2003 المعدل والمتمم بموجب أمر رقم 10-04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق لـــ26 أوت 2010.
3. أمر رقم 95-22 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1416ه الموافق ل26 أوت 1995م والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية المعدل والمتمم بموجب أمر رقم 01-04 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422ه الموافق ل20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 08-01 المؤرخ في 21 صفر 1429ه الموافق ل28 فيفري 2008، ج ر ج ج د ش عدد 11 الصادر في 24 صفر 1429ه الموافق ل2 مارس 2008.
4. أمر رقم 01-02 المؤرخ في 1 جمادى الثانية 1422ه الموافق ل20 أوت 2001 المتعلق بتعريفة جمركية جديدة، ج ر ج ج د ش عدد 47، الصادرة في 3 جمادى الثانية 1422 الموافق ل 22 أوت 2001.
5. أمر رقم 01-03 المؤرخ في 1 جمادى الثانية 1422ه الموافق ل20 أوت 2001م، المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 06-08

مؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427ه الموافق ل15 جويلية 2006، ج ر ج ج د ش عدد 47 الصادرة في 2006.

6. أمر رقم 01-04 المؤرخ في 1 جمادى الثانية 1422ه الموافق ل20 أوت 2001 و المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، ج ر ج ج د ش عدد 62 الصادرة في 2001.
7. القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل12 ديسمبر 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 77، ج ر ج ج د ش عدد الصادرة في 30 رمضان 1422ه الموافق ل15 ديسمبر 2001.
8. القانون رقم 02-02 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1422 الموافق ل5 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وترقيته، ج ر ج ج د ش عدد 10، الصادرة في 29 ذو القعدة 1422ه الموافق ل12 فيفري 2002.
9. أمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر ج ج د ش عدد 52 المؤرخ في 27 أوت 2003 المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج ر ج ج د ش عدد 50 المؤرخ في 10 سبتمبر 2010.
10. القانون رقم 08-21 المؤرّخ في 2 محرّم 1430 الموافق 30 ديسمبر سنة 2008، يتضمّن قانون المالية لسنة 2009، ج ر ج ج د ش عدد 74، الصادر في 31 ديسمبر 2008.

٧. الوثائق:

1. أوراق ومناقشات الندوة التي نظمها معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتّنمية الاقتصادية والاجتماعية، مصر، 1987.

ثانيا- المراجع باللّغة الفرنسية

I. Livres:

1. BADARA Dioubaté, La Banque mondiale et les pays en développement –De l'ajustement structurel à la bonne gouvernance– L'Harmattan, Paris, 2013.
2. GERARD Marie Henry, Le FMI, Groupe Studyrama, France, 2006.
3. _____,Le FMI, Groupe Studyrama, France, 2012.
4. JEAN PIERRE Cling, La Banque mondiale, Edition La découverte, Paris, 2008.
5. KCODGOH Edgeweblime, Le FMI En Afrique, L'Harmattan, France, 2012.
6. PATRICK Lenain, Le FMI, Edition La découverte, 4eme édition, Paris, 2004.
7. ROLAND Seroussi, Les nouveaux gendarmes du monde– GATT, FMI et Banque mondiale, Groupe ISC management, France, 1994.

II. Thèses et mémoires:

1. BELLAL Samir, Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie –une approche en termes de régulation, Thèse pour obtenir le grade de docteur en sciences économiques, Université Lumière de Lyon 2, Faculté de gestion et de sciences économiques, 2010–2011, p 206–217.

III. Documents:

1. Banque Algérie, Rapport 2001 Evolution économique et monétaire en Algérie, Juillet 2002.
2. Doing Business 2013: Des réglementations intelligentes pour les petites et moyennes entreprises.
3. Les cahiers de cread N° 46/47, du semestre 1998-1999,http://www.banquemondiale.org/fr/contry/algeria/whats-new.-Rapport de la banque mondiale, 29 mars 1996, http://www.banquemondiale.org/fr/contry/algeria/whats-new.
4. ONS Office National de Statistiques n°40, Alger 1994.

فهـــرس

المحتـــــويات

كلمة الشكر
إهداء
قائمة المختصرات
مقدمـــــــــــــــة..... 2
الفـــصـــــــــــل الأول: أزمة المديونية الخارجية في الجزائر.....5
المبحـــــــث الأول: نشأة وأسباب المديونية الخارجية في الجزائر.....7
المطـــــــــــــــلب الأول: نشأة أزمة المديونية الخارجية في الجزائر.....7
الفـــــــــرع الأول: بداية أزمة المديونية الخارجية في الجزائر 7
الفـــــرع الثاني: تطور أزمة المديونية الخارجية في الجزائر.....8
أولا: فترة ما بين الاستقلال 1962-1966.....8
ثانيا: فترة ما بين 1967-1980.....11
الفـــــــــرع الثالث: انفجار أزمة المديونية الخارجية في الجزائر.....14
المطـــــلب الثاني: أسباب تطور المديونية الخارجية في الجزائر..... 15
الفـــــرع الأول: الأســـــــباب الداخـــليـــــة..... 16
أولا: الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي.....16
ثانيا: شيوع النمط الاستهلاكي..... 17
ثالثا: الفساد الإداري و اقترانه بتهريب الأموال.....18
رابعا: ارتفاع عدد السمان بشكل كبير..... 19
خامسا: انعدام الاستقرار السياسي..... 20
الفـــــــرع الثاني: الأســـــــباب الخـــارجيـــــة.....21
أولا: تدهور النظام النقدي الدولي.....21
ثانيا: الركود الاقتصادي في الدول الرأسمالية..... 23
ثالثا: ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية..... 24
رابعا: تدهور أسعار البترول..... 24
خامسا: تزايد تدابير فرض الحماية الجمركية على صادرات الدول النامية..... 25

المبحث الثاني: آثـــار المديـونيـة الخارجيـة على الجـزائر وسياسات الدولة فيتسييـرها..... 28
المطلب الأول: آثـار المديـونية الخارجيـة على الجزائر..... 28
الفـرع الأول: الآثار الاقتصادية للمديـونية الخارجية الجـزائرية..... 29
أولا: آثار المـديـونية الخارجـية على القـدرة الذاتية للاستيـراد..... 29
ثانيا: آثار المديونية الخارجية على الإنتاج والاستثمار.....30
ثالثا: آثار المـديـونية الخارجـية على التجارة الخارجـية..... 31
رابعـا: آثـار المديـونية الخارجية على ميـزان المدفـوعات..... 32
خامسـا: آثار المديـونية الخارجيـة على الاحتيـاطات الدوليـة للجزائر..... 33
الفرع الثاني: الآثار الاجـتماعيـة والسيـاسية للمديونية الخارجية الجزائريـة.....34
أولا: الآثار الاجتـماعية 34
1 ارتفاع نسبة البطـالة 34
2 تفـاقم الفقـر..... 35
ثانيـا: الآثار السياسيـة..... 36
المطلب الثاني: سياسات الجزائر في تسيير مديونيتها..... 37
الفرع الأول: سياسة القرض مقابل الذهـب..... 37
الفرع الثاني: اختيـار مواصلة تسديـد الـديون..... 38
أولا: طـريقة السنـدات ذات القسيـمة صفر..... 38
ثانيـا: إعادة تمويل الديون..... 39
خلاصة الفصل الأول..... 41
الفصل الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر..... 42
المبحـث الأول: برامـج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر..... 44
المطلـب الأول: محتـوى برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر..... 44
الفرع الأول: برامج الاستقرار الاقتصـادي..... 45
أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني (ماي 1989)..... 45
ثانيا: اتفاق الاستعداد الائتماني (جوان 1991)..... 46

ثالثا: اتفاق الاستعداد الائتماني (أبريل 1994)..... 48
رابعا: اتفاق القرض الموسع للفترة ما بين 1995-1998 (التعديل الهيكلي)..... 49
الفرع الثاني: إعادة جدولة الديــون الخارجية الجزائرية في إطار نادي باريس..... 51
أولا: إعادة الجدولة الأولى (نوفمبر 1994)..... 52
ثانيا: إعادة الجدولة الثانية (جوان 1995)..... 53
المطلب الثاني: سياسات برامج الإصلاح الاقتــصادي في الجزائر و تقييمها..... 54
الفرع الأول: سياسة برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر..... 54
أولا: سياسة الميزانية..... 55
ثانيا: السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف..... 56
ثالثا: الإصلاحات الهيكلية..... 56
الفرع الثاني: تقييــم برامج الإصلاح الاقتصادي 58
أولا: آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على الجانب الاقتصادي..... 58
ثانيا: آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على الجانب الاجتماعي..... 60
ثالثا: آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على الجانب السياسي..... 61
المبحث الثاني: انعكاسات برنامج الاصلاح الاقتصادي على تحقيق التنمية في
الجـــــــزائر.....62
المطلــب الأول: تقييــم الإستراتيجية الحالية للتنــمية في الــجزائر.....63
الفــرع الأول: برنامج الإنعــاش الاقتصادي (2001-2004).....63
أولا: أهداف البرنامج..... 63
ثانيا: تقييم البرنامج..... 65
الفرع الــثاني: برنامج الإنعــاش التكميلي (2005-2009).....66
أولا: أهداف البرنامج..... 66
ثانيا: تقييم البرنامج..... 67
الفــرع الثــالث: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).....67
أولا: أهداف البرنامج..... 68
ثانيا: تقييم البرنامج..... 71

المطلـــب الثاني: الإستراتيـــجية البديلة لتحقيـــق التنمية المستدامـــة في الجزائر..... 73
الفرع الأول: مكانة القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الجزائري.....73
الفرع الثاني: ترقية القطاعات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة..... 76
أولا: ترقية القطاع السياحي..... 77
ثانيا: ترقية القطاع الزراعي..... 78
ثالثا: ترقية القطاع الصناعي..... 78
رابعا: تطوير قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات..... 78
خلاصة الفصل الثاني..... 80
الخـــــاتـــمـــــة.....81
قائمة المراجع.....84
الفهرس.....95